فقراء المدن الجديدة
آليات إعادة إنتاج الفقر الحضرى في مدينة السادس من أكتوبر(*)

د/ فاطمة الزهراء على
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة القاهرة

الملخص

تبنت الدولة المصرية سياسة المجتمعات العمرانية الجديدة محاولة استغلال الموارد المتاحة وفتح آفاق جديدة للتنمية الحضرية، وحل مشاكل النمو الحضري المتزايد وعلى رأسها مشكلة الفقر الحضري، وقد خصصت الحكومة المصرية استثمارات هائلة لإنشاء المدن الجديدة، تم إنفاقها بالفعل، واختيرت مواقع المدن الجديدة، وخططت أحياؤها السكنية وأقيمت المساكن،وفتحت بعض المدارس والمستشفيات كما أنشئت المصانع، وشهدت المدن الصناعية منها توطنًا لصناعات متفرقة ما بين الثقيلة والمتوسطة والخفيفة. هذه الاستثمارات في بلد فقير كمصر تكون مقبولة لو أن المدن الجديدة حققت أهم الأهداف التي أنشئت من أجلها، وهو تقليص الفقر الحضري باعتبار أن سياسة إنشاء المدن الجديدة تعبر عن إحدى السياسات الصديقة للفقراء من خلال قدرتها على حل مشكلة الإسكان الحضري بأبعادها المختلفة؛ الفقر، والأحياء المتخلفة، والبطالة، والانحراف الاجتماعي، والامتداد الفيزيقي غير المخطط. لكن ما يرصده الواقع المصري عكس ذلك فقد تزايدت معدلات الفقر، وظهرت صورة جديدة من صور الفقر والحرمان في تلك المدن الحضرية. لهذا يسعى البحث الراهن

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨١) العدد (١) يناير ٢٠٢١.**

للتعرف على دور المدن الجديدة في التخفيف من حدة الفقر الحضري أم أنها ساهمت في خلق صورة جديدة من الفقر والفقراء، وما أهم آليات إعادة إنتاج الفقر في هذه المدن رغم ما تتمتع به من مقومات حياتية أفضل؟

Abstact

The Egyptian state adopted the policy of new urban societies to try to exploit the available resources and open new horizons for urban development, and to solve the problems of increasing urban growth, particularly the problem of urban poverty, and the Egyptian government allocated huge investments to create new cities, which were already spent, and the sites of new cities were chosen, and their residential neighborhoods were planned dwellings were established, some schools and hospitals were opened, factories were established, and industrial cities attended a settlement of industries between heavy, medium and light. These investments in a poor country like Egypt would be acceptable if the new cities achieved the most important goals for which they were established, which is to reduce urban poverty, given that the policy of establishing new cities expresses one of the friendly policies to the poor through its ability to solve the problem of urban housing in its various dimensions, poverty, underdeveloped neighborhoods Unemployment, social deviation, unplanned physical extension. However, what the Egyptian reality observes is the opposite. Poverty rates increased, and a new form of poverty and deprivation appeared in these urban cities. For this reason, the current research seeks to identify the role of new cities in alleviating urban poverty, or has it contributed to creating a new image of poverty and the poor? What are the most important mechanisms for reproducing poverty in these cities, despite their better living conditions؟

أولًا: مقدمة حول إشكالية البحث:

إن المدن الجديدة تجربة قديمة وجديدة في مصر فقد عرفتها في ظروف تاريخية سابقة، ولكن التجربة الحديثة للمدن الجديدة تأتي استجابة لمتطلبات تعاني منها المدينة القديمة، وتفرضها ظروف النمو الحضري المعاصرة[١]. تم إنشاء المدن الجديدة في مصر في النصف الأخير من

السبعينيات في إطار استراتيجية طويلة المدى لإعادة توزيع السكان وتشكيل المستقبل الحضري بتوجيه مسار التحضر بعيدًا عن العاصمة، ويعتبر ذلك في مجمله أحد الحلول التي تلجأ إليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء للخروج من أزمتها الحضرية وتخفيف حدة الفقر والضغوط والاختناقات التي تعاني منها المدن الكبرى(٢). فيرصد التاريخ ارتباط بداية الاتجاه الحديث نحو إنشاء المدن الجديدة في بريطانيا في بداية القرن العشرين بأفكار "**إبينزر هاورد** Ebenzer Howard" حول فلسفة إنشاء المدن الحدائقية في مؤلفه "**مدن حدائقية للغد** "Garden Cities For Tomorrow" الذي ترجم إلى أربع لغات، وروج لثقافة إنشاء المدن الجديدة، حيث يتمتع فيها المواطن بظروف بيئية وصحية وسكنية أفضل، ويجد فيها فرص عمل في أنشطة متنوعة، وكان الهدف الأول من إنشاء المدن الجديدة في بريطانيا هو توفير الحياة الفضلى، ووصف هذه المدن بأنها كيانات صغيرة الحجم لا يتعدى حجمها ٨٠ ألف نسمة، محاطة بحزام أخضر يعتبر متنفسًا لها، وبالفعل أنشئت أول مدينة حدائق في إنجلترا سنة ١٩٠٣ وهي مدينة ليتشورت "Letcgworth"، ثم انتشرت موجة إنشاء المدن الجديدة بعد ذلك في العالم، فأنشئت "كامبرا Camberra" سنة ١٩١١ في أستراليا، وجرين بلت Greenbelt عام ١٩٩٣ في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنشئت في فرنسا (٩) مدن جديدة نتاجًا لمشكلات التحضر الزائد في العاصمة باريس وتبعاتها(٣).

اتسعت حركة إنشاء المدن الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة؛ حيث اقتنع المخططون بأن المدن الجديدة فكر مقبول لتحقيق أغراض التعمير وإنعاش المناطق المتدهورة وتوزيع السكان، ولخدمة أغراض اقتصادية وسياسية وصحية. وبقراءة تجارب دول العالم في تبني سياسة إنشاء المدن الجديدة، نجد أن هذه السياسة تتسم بأنها ظاهرة عامة رغم تباين الاعتبارات الكامنة وراء إنشائها حسب تباين الأنظمة السياسية المختلفة، ومشكلات العصر الذي تنشأ فيه هذه المدن، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي

تظهر فيها، ومن حيث اتجاهات التنمية وسعيها لحل مشاكل عديدة كمشكلة الإسكان، وإعادة توزيعهم لتخفيف العبء عن كاهل المحافظات القديمة، ومحاولة تخفيف الفقر الحضري(٤).

على الصعيد المحلي، نجد أن مصر شأنها شأن الدول الأخرى، فقد لجأت إلى المدن الجديدة من بين البرامج طويلة المدى كآلية للخروج من أزمتها الحضرية، وتمركز السكان وتدهور نوعية حياتهم في مدنها الكبرى، فقد كان حفر قناة السويس عام ١٨٥٤ حدثًا مهمًّا في الحضرية المصرية إلى جانب أهميتها السياسية والاقتصادية حيث شاهد المعمور المصري لأول مرة نشأة مراكز حضرية خارج وادي النيل والدلتا ارتبطت باقتصاديات الترانزيت، وخلقت مستطيلًا عمرانيًّا جديدًا حيث أنشئت مدينتا بورسعيد والإسماعيلية كمدن مستقلة، وبورفؤاد، وبورتوفيق كمدن تابعة، وذلك لخدمة منطقة القنال، ويعتبر إنشاء كل من مصر الجديدة ١٩٠٥، والمعادي ١٩٠٨ محاولات لإنشاء ضواح جديدة للقاهرة، كان من المخطط لها أن تظل معزولة عن القاهرة إلا أن ذلك لم يحدث، وزحف العمران، وأصبحت هذه الضواحي أقسامًا من أقسام القاهرة.

وفي عام ١٩٥٦ أصدرت القيادة السياسية قرارًا بإنشاء القطاع الجنوبي لمديرية التحرير، وتضمن المشروع إنشاء خمس مدن لخدمة أغراض استصلاح الأراضي بالإضافة إلى ٣١ قرية، وفي عام ١٩٧٤ أعلنت القيادة السياسية في ورقة أكتوبر إرادة مصر لتعمير مدن القناة والانفتاح على الصحراء خارج النطاق العمراني للمدن العملاقة بإنشاء مدن جديدة في مصر، وبالفعل بدأ إنشاء الجيل الأول من المدن الجديدة، ومنها مدينة العاشر من رمضان ١٩٧٧، التي أنشئت قبل صدور قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ /١٩٧٩ الذي نص على إنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتكون جهاز الدولة المسئول عن إنشاء والإشراف على تلك المجتمعات، وتتابع بعد ذلك إنشاء المدن الجديدة في مصر المستقلة منها، والتابعة والتوأم حتى وصل عددها ٢٣ مدينة، ومن المستهدف أن يصل عددها إلى أكثر من ٤٤ مدينة

في عام ٢٠١٩ طبقًا لاستراتيجية التنمية العمرانية[٥].

هكذا قد تبنت الدولة المصرية سياسة المجتمعات العمرانية الجديدة محاولة استغلال الموارد المتاحة وفتح آفاق جديدة للتنمية الحضرية، وحل مشاكل النمو الحضري المتزايد وعلى رأسها مشكلة الفقر الحضري، وقد خصصت الحكومة المصرية استثمارات هائلة لإنشاء المدن الجديدة، تم إنفاقها بالفعل، واختيرت مواقع المدن الجديدة، وخططت أحياؤها السكنية وأقيمت المساكن، وفتحت بعض المدارس والمستشفيات كما أنشئت المصانع، وشهدت المدن الصناعية منها توطنًا لصناعات متفرقة ما بين الثقيلة والمتوسطة والخفيفة[٦].

هذه الاستثمارات في بلد فقير كمصر تكون مقبولة لو أن المدن الجديدة حققت أهم الأهداف التي أنشئت من أجلها، وهو تقليص الفقر الحضري باعتبار أن سياسة إنشاء المدن الجديدة تعبر عن إحدى السياسات الصديقة للفقراء من خلال قدرتها على حل مشكلة الإسكان الحضري بأبعادها المختلفة الفقر، والأحياء المتخلفة، والبطالة، والانحراف الاجتماعي، والامتداد الفيزيقي غير المخطط. لكن ما يرصده الواقع المصري عكس ذلك فقد تزايدت معدلات الفقر، وظهرت صورة جديدة من صور الفقر والحرمان في تلك المدن الحضرية. فقد أوضحت نتائج بحث الدخل والإنفاق بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع معدلات الفقر في مصر بصورة تدريجية، ففى عام ٢٠١٥ ارتفعت بصورة غير مسبوقة وهى ٢٧,٨% لتصل إلى أقصاها عام ٢٠١٨ وتصبح ٣٢,٥% [٧].

كما زادت نسبة الفقر الحضري لتصل إلى ٣٧%. وقد احتلت مصر المرتبة (١١٥) عالميًّا في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٨ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متأخرة بـ(٤) مراكز عن تصنيف العام الماضي، وفقًا لمؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن، ومستوى التعليم والمستوى المعيشي[٨]،

وفي ضوء ذلك تتبلور **إشكالية البحث في التساؤلات التالية:**

هل نجحت المدن الجديدة في التخفيف من حدة الفقر الحضري أم ساهمت في خلق صورة جديدة من الفقر والفقراء؟ وما أهم آليات إعادة إنتاج الفقر في هذه المدن رغم ما تتمتع به من مقومات حياتية أفضل؟

ثانيًا: أهمية البحث:

يمثل الفقر التحدي الأول الذي يواجهه العالم اليوم، إذ يعيش العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين في ظل صراعات عديدة، فضلًا عن تصاعد حدة الفقر، وتزايد انعدام المساواة والتأزم الاجتماعي على النحو الذي يهدد ما أتاحته التحولات الديمقراطية في العالم من احترام لمبادئ حقوق الإنسان، تلك المبادئ التي تعبر عن استحقاق جميع الناس للترتيبات الاجتماعية التي تحميهم من الانتهاكات وأوجه الحرمان[٩]، قد وضعت قمة الألفية التي عقدت في إطار الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٠ ثمانية أهداف أساسية مرتبطة بإطار زمني محدد [٢٠٠٠-٢٠١٥] من المفترض أن تحقق من خلاله. كان من أهمها هدف القضاء على حدة الفقر والجوع[١٠] وبهذا اعتبرت قضية تخفيف وطأة الفقر عن كاهل الفقراء ومحدودي الدخل من أهم القضايا على أجندة صانع القرار، وقد صعدت مؤخرًا إلى قمة جدول أعمال صانعي السياسة، والجهات العاملة في مجال التنمية، وتم تصميم وتنفيذ العديد من السياسات لمساعدة الشرائح ذات الدخل المنخفض على النهوض بمستوى المعيشة، ومكافحة الفقر، وتجفيف منابعه من بداية صنع السياسات. وكان من بينها سياسة إنشاء المدن الجديدة كجزء من السياسة العامة للدولة من خلال تضمنيها آليات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يكون من المفيد التعرف على دور المدن الجديدة في تخفيف وطأة الفقر عن الفقراء.

ثالثًا: أهداف البحث وتساؤلاته:

يحاول البحث الكشف عن مجموعة أهداف هي:

١- الكشف عن أهم آليات إعادة إنتاج الفقر في المدن الجديدة، ونعبر عن هذا الهدف في مجموعة تساؤلات هى:

- هل ساهمت المدن الجديدة في التخفيف من حدة الفقر الحضري أم خلقت نمطًا جديدًا من الفقراء؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك؟
- هل هناك فجوة بين الواقع والمستهدف من إنشاء المدن الجديدة فيما يتعلق بمشكلة الفقر الحضري؟
- هل استطاعت المدن الجديدة أن تشبع احتياجات سكانها (التعليمية، والصحية، والأمنية، والشرائية...إلخ)؟
- إلى أي مدى وفرت هذه المدن لسكانها نوعية أفضل للحياة من خلال المسكن اللائق، فرص عمل جديدة، ومجتمعات إنتاجية، وتشجيع الاستثمار؟
- ما أهم الدوافع وراء انتقال الأفراد إلى هذه المدن؟ وما مقومات الجذب والطرد؟ وكيف يتم هذا الانتقال عن طريق (الأصدقاء أو الأهل أم الاثنين معًا)؟ وما العائد من الانتقال إلى هذه المدن الجديدة والعيش فيها؟
- ما أهم الخصائص الديموغرافية للمنتقلين للعيش في المدن الجديدة؟

٢- معرفة أهم آليات تكيف الفقراء في المدن الجديدة.

- ما أهم الآليات التي يستخدمها أو يلجأ إليها الفقراء للتمكن من العيش في هذه المدن؟ وما مدى اتساقها مع طبيعة المسكن والأنشطة المهنية والاقتصادية الجديدة التي توفرها لهم؟

٣- الوقوف على العوامل الذاتية (المرتبطة بالأفراد)، والموضوعية (المرتبطة بالسياق الاجتماعي الاقتصادي) التي تسهم في وجود الفقر في المدن الجديدة.

نعبر عن هذا الهدف في تساؤل:

- هل ظهور الفقر في هذه المدن ناتج عن سمات وخصائص يتبناها الأفراد أم هو مسئولية الدولة أم ناتج عن تفاعل كليهما؟

رابعًا: مفاهيم البحث:

١- مفهوم الفقر Poverty:

يعرف الفقر بأنه تلك الحالة التي تنشأ عن عدم كفاية دخل الأفراد لتوفير متطلباتهم من الحاجات الأساسية، وفي هذا الإطار استخدم الدخل كأحد المحددات الرئيسية لرفاهية الأفراد(١١)، فقد استخدم "بوث" في دراسته التي جاءت في سبعة عشر مجلدًا بعنوان: حياة وعمل سكان لندن (١٨٨٩-١٩٠٣) الدخل كمقياس أو مؤشر للفقر، ويرجع إليه الفضل في ابتكار مفهوم خط الفقر، ويقصد به المستوى الذي يعجز الواقعون تحته عن توفير ضرورات المعيشة، وعلى هذا الأساس أقام الدليل على أن حوالي ثلث مجموع سكان لندن كانوا يعيشون في فقر.

ثم اتجهت الدراسات إلى التمييز في تعريفها للفقر بين تعريف الفقر المطلق الذي يقاس على أساس الحاجات البشرية، وتعريف الفقر النسبي، أي الفقر وفقًا للمفاهيم المستخدمة عند جماعة معينة من الناس(١٢) فقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهومًا أكثر اتساعًا للفقر من ذلك التعريف الذي يعتمد على مستوى الدخل فقط، حيث اشتمل ذلك المفهوم على كل من الحد الأدنى من الدخل والاستهلاك، بالإضافة إلى بعض المقاييس التي تعبر عن التنمية البشرية ممثلة في مستويات التعليم والصحة، والحالة الغذائية، وبعض المعايير الأخرى مثل: الأمن والأمان، وشبكات الضمان الاجتماعي. ويعرف البنك

الدولي الفقر بأنه الجوع ونقص الحماية، والمرض مع عدم القدرة على العلاج، وعدم القدرة على الالتحاق بالمدرسة، والأمية، وعدم توافر فرصة عمل، والخوف من المستقبل، والتعرض لفقدان طفل بسبب المرض نظرًا لعدم توافر حياة نظيفة وغياب القوة والتمثيل والحرية، وتعرف **بعثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان** الفقر بأنه يتسم بالحرمان الشديد أو المزمن من الموارد والقدرات والخيارات، والأمن والقوة الضرورية للاستمتاع بمستوى معيشي ملائم، وبالحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والمدينة، ويمكن النظر إلى العوامل المؤدية إلى الفقر على أنها عمليات من الاستبعاد الاجتماعي تحول دون الوصول إلى الأصول الطبيعية البشرية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي تدابير للتخفيف من حدة الفقر تعني في الأساس أي نشاط يستهدف تعزيز وصول الفقراء إلى تلك الأصول الاجتماعية الأساسية.

قد أشارت بعض الدراسات إلى أن أهم الخصائص الإجرائية المميزة للفئات الفقيرة هي:

- انخفاض مستويات الدخول.
- عدم الاستقرار الوظيفي، وصعوبة الحصول على وظائف.
- انتشار أمراض سوء التغذية، ارتفاع معدل وفيات الأطفال.
- انخفاض مستويات التعليم.
- تدني جودة المسكن.
- صعوبة الوصول إلى الخدمات الرئيسية (كالمياه، والصرف الصحي، والكهرباء)[١٣].

٢- مفهوم المدن الجديدة New towns

يستعمل تعبير المدن الجديدة للإشارة إلى المراكز الحضرية التي أنشأتها وخططتها الدول لتحقيق أهداف التطوير الحضري وأهمها[١٤]:

-إعادة توزيع السكان أو خلخلة هذا التوزيع بين الأقاليم المختلفة.

-إعادة إسكان قاطني الأحياء المتخلفة في أماكن جديدة.

-تكوين نواة اقتصادية أو تكوين عاصمة جديدة لخدمة أغراض التنمية.

-تهيئة المواقع للتجديد الحضري وحيازة الملكية.

-إشباع الحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة من السكان الذين يتركون مواطنهم الأصلية أملًا في حياة أفضل.

إن التخطيط من أجل بناء مدينة جديدة أو مستحدثة عملية تتكامل فيها المقومات الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن المدن الجديدة تمثل شكلًا بنائيًّا نموذجيًّا، ومحصلة لتغيير مخطط من أجل إقامة مجتمعات تتحقق فيها مستويات معيشة أفضل، فهي مجتمعات مستحدثة تتوفر فيها أساليب الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية، وبذلك نجد أن المدن الجديدة كل لا يتجزأ، فهي ليست مجموعة من المساكن، والمحلات التجارية والمباني والمشروعات الصناعية فقط إنما هي تعبر عن أداة يمكن بواسطتها التأثير على طريقة حياة الأفراد داخلها(١٥).

تتعدد أنواع المدن الجديدة وفقًا لتنوع الأسس التي من أجلها يتم إنشاؤها ؛فعلى سبيل المثال نجد في مصر حينما تطلب الأمر إنشاء مدينة مستقلة – وهي النوع الأول من أنواع المدن الجديدة وتكون ذات قاعدة اقتصادية مستقلة لتكون قطبًا للتنمية- كانت مدن العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر وبرج العرب، وحينما تطلب الأمر بناء مدينة لاستيعاب العمالة الصناعية، وتقليل رحلات العمل من القاهرة وإليها كانت مدينة ١٥ مايو، ومدينة العبور . وحينما تطلب الأمر بناء مدن تابعة – النوع الثاني – حول المدينة الأم لغرض تخفيف الضغط السكاني، وخلخلة الكثافات ونقل بعض الأنشطة الملوثة كانت التجمعات الجديدة حول القاهرة الكبرى . فضلًا عن النوع الثالث وهو "المدن التوأم" والتي تقام قرب المدينة الأم في الشمال مثل دمياط الجديدة، وفي الجنوب مثل بني سويف الجديدة والمنيا الجديدة.

في ضوء ما سبق، يتضح أن فلسفة المدن الجديدة تقوم على مفهوم التوطين بإقامة مجتمع جديد متميز باستقلالية في فرص العمل من خلال الصناعة بإقامة مناطق تتجمع فيها الصناعات التقليدية والحديثة، وتكون مكتملة الخدمات والمرافق، وقادرة على إشباع احتياجات السكان على اختلاف انتماءاتهم الطبقية(١٦).

خامسًا: الإطار النظري:

ينطلق البحث من مجموعة من المقولات النظرية التي تناولت المجتمعات الحضرية، وطبيعة الحياة في المدينة بالتفسير والدراسة، بالإضافة إلى غيرها من المقولات النظرية التي تعتمد على مفاهيم طبقية تمكن من فهم ودراسة حياة الفقراء في المدينة، وهى:

نظرية أقطاب النمو: Growth Poles Theory

يعد "فرانسوا بيرو" أول من وضع دعائم هذه النظرية عام ١٩٥٥(١٧)، ولقد استخدم مصطلح أقطاب النمو في الكتابات الفرنسية للدلالة على النمو في مجاله الإقليمي أو القطاعي، الفكرة الرئيسية في هذه النظرية هي أن النمو الاقتصادي والاجتماعي ليس متجانسا علي كل المناطق بأكملها(١٨)، وهذا ما يعني وجود منطقة ما أو أكثر من مناطق الدولة تتمتع بمميزات اقتصادية واجتماعية وجغرافية معينة تجعلها محورًا للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائمًا، وتساعد هذه النظرية في تفسير البنية المكانية الاقتصادية للإقليم وفي التنبؤ بتطوراتها.

يذهب "بيرو" إلى أن تنمية ذلك القطب تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، ويمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية،وفي طريقة تأديتها لوظائفها، وذلك لأن وجود هذه المدن يعتبر شرطًا أساسيًّا، وإن لم يكن وحيدًا للانتقال بالمجتمع من مرحلة الاقتصاد الأحادي إلى مرحلة الاقتصاد

المتنوع، وما يتبع ذلك من تداعيات اجتماعية.

كما ميز "لويس دافين Louis Davin" **بين نوعين من أقطاب النمو هما**[١٩]:

- **قطب النمو الفعال (النشط)** Active pole:

يعرف بأنه يتكون من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تمارس تأثيراتها في المناطق المجاورة من خلال سلسلة من ردود الأفعال الناجمة عما أصاب المنطقة التي ظهر بها من تطور تكنولوجي.

- **قطب النمو الكامن** Potential pole

يمكن التعرف عليه بصفة خاصة في المناطق التي استحدث فيها التصنيع، وأصبح هناك إمكانية أو احتمال لظهور ذلك القطب وتأثيراته. كما يطلق "ألبرت هيرشمان" A. Hirchman على أقطاب النمو مصطلح "نقط النمو Growing point"، والتي تساعدنا في فهم وتحليل العلاقة بين المناطق المركزية والمناطق المحيطية ويقصد بالمناطق المركزية[٢٠] تلك المناطق التي بها قوى لها تأثيرها الخاص على عملية التركيز المكاني للنمو الاقتصادي غير المتوازن، سواء بين الدول وغيرها أو الأقاليم وبعضها البعض، أو حتى داخل التجمعات الحضرية داخل الإقليم الواحد، وحدد "هيرشمان" هذه القوى في نوعين من التأثيرات هما:

- التأثيرات السيالة.
- تأثيرات الاستقطاب.

يقصد بالأولى تلك السلسلة من التفاعلات التي ينتشر بمقتضاها السكان ورؤوس الأموال في منطقة بعينها، يكون مصدرها أو نبعها قطبًا للنمو، ويتحدد مجال تأثيرها بقدرة عناصره على الانتشار والتأثير المتبادل بين هذا القطب والمنطقة المحيطة. أما تأثيرات الاستقطاب فيعبر عنها بتلك العمليات التي تنشأ في منطقة ما يكون لها من خواص الجذب والتأثير ما يمكنها من

زيادة معدلات الهجرة إليها حيث ينتقل إلى هذا المركز المستقطب معظم العناصر النشطة، والتي ترغب في ظروف عمل ومعيشة أفضل، تمارس مراكز الاستقطاب هذه عملها بحيث تؤثر على المنطقة المحيطة بها وتجعلها تتجه إليها دائمًا تأخذ منها أضعاف ما تعطيها. وتعبر المدن الجديدة عن أقطاب للنمو، وذلك لما لها من تأثير خاص على ما يحيطها من مناطق، هذا من ناحية، ولما يحدث بداخلها من عمليات تنموية تضفي عليها من خواص الجذب ومقوماته ما يجعلها مركزًا مهمًا من مراكز الاستقطاب من ناحية أخرى، والتي تعكس بين جنباتها نمطًا من التحضر غير المتكافئ، والذي ينتج عن[٢١]:

- تقلص الموارد في العواصم أو المدن الرئيسية.
- التفاوتات الاقتصادية بين القاعدة الجماهيرية والنخبة الصغيرة.
- الاختلالات بين فرص الحياة في القطاعين الحضري والريفي.
- ارتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية.

ولأن المدن الجديدة تعد نتاجًا لتنفيذ العديد من البرامج التنموية على مستويات متعددة؛ اقتصادية وصناعية وخدمية واجتماعية؛ فإن الأمر تطلب نماذج وأطر نظرية يمكن من خلالها تفسير نمط الحياة الحضرية وحياة المدينة المرتبطة بالبيئة الصناعية الجديدة أو بالقطب الجديد أو ما نسميه بالمجتمعات العمرانية. فقد قدم لنا **مانج ناش** Manning Nash إسهاماته في دراسته الشهيرة على قرية كانتل Cantel في جواتيمالا، وبخاصة بعد دخول التصنيع إلى المجتمع وما تبع ذلك من تغيرات طرأت على أنماط وأنساق الحياة الاجتماعية بما يتلائم مع حركة التصنيع بالمجتمع، وتحول أنماط الحياة في المجتمع إلى المعيشة في ظل ظروف الحياة الحضرية.

حاول "ناش" أن يوضح كيف أن أفراد ذلك المجتمع قد استطاعوا أن يتكيفوا مع ظروف الحياة الحضرية الجديدة التي أحدثتها الصناعة في المجتمع، وذلك على الرغم من أن سكان "قرية" "كانتل" يعملون أساسًا بالنشاط

الزراعي، وذلك حال كافة المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة التي نشأت نتيجة لعمليات التصنيع والتنمية، وتمثل مركزًا للاستقطاب الحضري، وعوامل لجذب الهجرة، وهي مجتمعات تمثل نوعًا جديدًا من التجمعات السكانية تتباين فيها كافة جوانب الحياة الاجتماعية نظرًا لاختلاف تركيبها الاجتماعي من الريفيين والحضريين، والبدويين الذين يتجمعون للإقامة في مكان واحد محاولين بشتى الطرق التكيف مع ما تفرضه عليهم المدينة الجديدة من تحديات . وهنا نجد أن هناك علاقة وارتباطًا بين إنشاء المدن الجديدة من أجل التنمية، وبين ما تحمله من مظاهر اجتماعية وثقافية متعددة ومتمايزة. في ذلك يرى "ويرث" من أنصار مدرسة شيكاغو مجتمع المدينة الذي يتميز بالحجم والكثافة واللاتجانس هو الأساس المحدد للتنظيم الاجتماعي للسلوك، ومن هنا حدد صور الفعل الاجتماعي الناتجة عن الحياة داخل المدينة[٢٢]. فهو يرى أن التضخم النسبي لحجم المدينة، وما يترتب على ذلك من تنوع الأفراد، وتمايزهم يضعف العلاقات والروابط بين السكان؛ لأن المقيمين في المدن قد أتوا إليها غالبًا من جهات متفرقة، وبالتالي لا يخضعون لعادات وتقاليد واحدة كما هو الحال بالنسبة للمقيمين فيها، ومن ثم تحل وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي محل الولاء الطبيعي الذي يكنه الريفيون للتقاليد المشتركة، ويترتب على ذلك أن يتجنب سكان المدينة الإقامة في الأماكن التي يعيش فيها أفراد يختلفون عنهم اختلافًا بينًا، وبالتالي تتواجد مناطق متجانسة يعيش فيها أفراد متجانسون نسبيًّا في عاداتهم وتقاليدهم ويمكن الحفاظ على روابط قوية.

فالحياة الاجتماعية رغم حضريتها ليست حضرية صرفة، إذ هي لم تزل تحمل بصمات المجتمع التقليدي بدرجات متفاوتة، فالمدينة والقرية يعدان قطبين تتأرجح بينهما سائر التجمعات البشرية بدرجات متفاوتة، ومن ثم فإن الحضرية الخالصة قول مبالغ فيه، ولكن هل ستنجح المدن الجديدة في مواءمة كافة هذه التغيرات وفي استيعاب هذه القدر الهائل من الثقافات المتعددة والمتباينة دون حدوث أي خلل بين جدرانها؟ وهل ما يقوم به الأفراد من

عمليات المثاقفة أو التكيف الثقافي مع النظام الاجتماعي الذي يعيشون فيه، والذي يعد نظامًا مغايرًا لثقافتهم ونوعية حياتهم سوف يؤدي إلى زيادة أم ضعف في حدة التنافس والصراع، والازدواجية الحضرية بين الجماعات والطبقات والثقافات المتنوعة التي لجأت إلى العيش في المدينة؟

هكذا يبدو أن الحضرية لا تعبر عنها تلك الحركة السكانية المتمثلة في عمليات النزوح البشري من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بفعل ما تتمتع به هذه المراكز من قدرة على الجذب والتأثير بقدر ما تتمثل في القدرة على تشرب لمعايير نمط الحياة القائم، وتمثله في الاتجاهات والسلوك والمواقف، ويتوقف ذلك بالطبع على قدرة المهاجر على التكيف وواقع البناء والتنظيم الاجتماعي. فالحضرية هي طريقة أو أسلوب في الحياة يعكسه واقع البناء والتنظيم الاجتماعي القائم وبالتركيز على التنظيم الاجتماعي، وما له من دور في صياغة شكل الحياة في المدن، ولأن مقومات الاستقطاب الصناعي لم تكن هي الوحيدة التي ميزت المدن الجديدة وشكلت العلاقات الاجتماعية والتفاوتات الثقافية بين أفرادها، فهناك دائمًا وأبدًا مقومات متعددة ومتداخلة ومعقدة مثلت دعائم وركائز أساسية عند نشأة المدينة الجديدة، وجعلت منها قطبًا قويًّا للجذب البشرى، فقدم كل من "دنكان" و"شنور" مفهومًا جديدًا أطلقا عليه المركب الإيكولوجي "Ecological complex"، ويتشكل هذا المركب من أربعة مكونات رئيسية هي: التنظيم الاجتماعي، والبيئة، والسكان، والمستوى التكنولوجي. يمكن تصور هذه المكونات أو المتغيرات، وهي في علاقة تبادلية بحيث يؤدي التغير في إحداها إلى التعديل في الأخريات[٢٣]، وبما قدمه هذا المفهوم من ترابطات وتفاعل بين عناصره الأربعة ويعد التنظيم الاجتماعي أهمها، والتي تشكل في حال تدعيمها وتنميتها عناصر جذب مهمة للعيش داخل المدينة فإنه يعتبر إطارًا مقبولًا لتفسير عملية التحضر والحياة في المدينة.

بعد التعرف على طبيعة وملامح الحياة الاجتماعية التي بداخلها

يعيش الناس ويتصرفون في المدينة لا بد من ربطها ببعض المفاهيم الطبقية التي تيسر لنا فهم هذه الحياة بصفة خاصة عند شريحة الفقراء، وأولها:

مدخل استراتيجيات البقاء والتكيف، ويشير إلى أن الفقراء يتسمون بمجموعة سمات ثقافية، تعبر عن مجموعة من القيم والأنماط السلوكية التي تساعدهم على البقاء والتكيف في ظل الظروف البيئة والاقتصادية التي يعيشون فيها، ومعظم الدراسات التي تبنت هذا المدخل ركزت على الإجابة على سؤالين أساسيين: من هم الفقراء وخاصة في الحضر؟ وكيف يستطيع الفقراء الصمود في مواجهة ظروف الفقر غير المحتملة؟ وللإجابة عن هذين السؤالين يمكن القول: إن معظم الأفراد والأسر المعيشية يضعون خططًا معقدة وابتكارية للتصدي لما يواجهونه من فقر، ويستكشفون إمكانية الحصول على الأصول المادية التي تساعدهم في مواجهة ذلك. فالأسرة التي قد تخسر وظيفة قد تؤجر غرفة لتعويض الدخل المفقود، والمرأة التي تواجه فشل المحصول قد ترهن مصوغات عرسها، وفي مواجهة مرض الوالدين قد يخرج الأطفال وهم بعد في سن العاشرة التماسًا للعمل. فالأسر الفقيرة لديها ثقافتها الخاصة في التكيف مع ظروفها المعيشية، ومع فقرها من أجل البقاء(٢٤).

فبرغم أن هؤلاء الفقراء يفتقدون كل ما يؤهلهم لمواجهة المنافسة في سوق العمل مثل التعليم والمهارات اليدوية والحرفية والفنية، وبرغم أنهم يعانون من سوء التغذية والتهوية وانخفاض المستوى الصحي فإنهم لا يكفون عن العمل والتكيف من خلال آليات متنوعة.

أما ثاني هذه المفاهيم، فتلك المرتبطة بمحددات الفعل الطبقي التي تمكن من فهم الأوضاع الطبقية للفقراء بالمدينة وهي(٢٥):

المصالح الطبقية:

هي المصالح المادية للأفراد، والمستمدة من موقعهم داخل العلاقات الطبقية. تشمل هذه المصالح المادية على مجموع من الأمور كمستويات

المعيشة، وأوضاع العمل، ومستوى العناء، ووقت الفراغ، والأمن المادي، وأمور أخرى. إن وصف المصالح التي ينشغل بها الأفراد فيما يتعلق بتلك الأمور المذكورة باعتبارها مصالح طبقية، يعنى القول بإن ما يواجهه الأفراد في سعيهم لتحقيق هذه المصالح من فرص ومقايضات إنما تشكلها مواقعهم الطبقية. لذلك فإن بيانًا مستفيضًا بهذه المصالح يزودنا بهمزة وصل فكرية شديدة الأهمية تصل بين الوصف التفصيلي للعلاقات الطبقية من جهة، وتصرفات الأفراد، من جهة أخرى.

- **الوعي الطبقي:** هو ما يتوافر للأفراد من إدراك شخصي لمصالح طبقتهم وللظروف المتعلقة بتحقق الترقي والتقدم لهم.
- **الممارسات الطبقية:** هي الأنشطة التي ينخرط فيه الأفراد سواء بوصفهم أشخاصًا منفصلين عن بعضهم أم بوصفهم أعضاء في كيانات جمعية في سعيهم لتحقيق مصالحهم الطبقية.
- **التشكيلات الطبقية:** هي الكيانات الجمعية التي يشكلها الأفراد من أجل تيسير السعي لتحقيق مصالح طبقية. تتراوح هذه التشكيلات في ترابطها الداخلي ما بين المنظمات ذات المستوى العالي بالذات [كالنقابات] والأشكال الأكثر تحررًا من الكيانات الجمعية كالشبكات الاجتماعية والمجتمعات المحلية الصغيرة النطاق.
- **الصراع الطبقي:** هي الصراعات التي تنشب بين ما يزاوله الأفراد والكيانات الجمعية من ممارسات في سعيهم لتحقيق المصالح الطبقية المتضادة، تتراوح هذه الصراعات في نطاقاتها ومستوياتها بين الاستراتيجيات الفردية للعمال داخل عملهم المرهق، والتي يهدفون منها لتقليص مستوى العناء فيها، من ناحية والصراعات التي تنشب بين الكيانات ذات المستوى التنظيمي العالي من العمال والرأسماليين، وتدور حول توزيع الحقوق والقوى داخل نطاق النشاط الإنتاجي من ناحية أخرى. بالنظر إلى السمات والخصائص الاجتماعية للفقراء، ومحددات الفعل الطبقي وما تتضمنه من قضايا طبقية

مهمة وثيقة الصلة بتصرفات وسلوكيات الأفراد في إطار تشكلاتهم الطبقية، نجد السبيل لفهم واستيعاب آليات إعادة إنتاج الوضع الطبقي لفقراء المدينة، وذلك في حال معرفتنا بكافة المصالح المادية التي يسعون بجهد حثيث إلى تحقيقها، وإدراكهم ووعيهم بالعوامل الذاتية والموضوعية التي تمكن من ذلك، وفهمنا أيضًا لكافة الممارسات والأنشطة، والتشكلات التي ينخرطون فيها، ورؤيتهم لذواتهم ورؤيتهم للآخر، وطبيعة العلاقات المتبادلة فيما بينهم.

سادسًا: الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات التي اهتمت بدراسة المدن الجديدة، ويمكن تقسيمها في ضوء القضايا البحثية التي تناولتها إلى المحاور التالية:

المحور الأول: عوامل نشأة المدن الجديدة:

اهتمت هذه الدراسات بالتعرف على أهم العوامل التي دعت إلى ضرورة إنشاء المدن الجديدة، وكيف أنها تعبر عن أهم الحلول التي تلجأ إليها الدول استجابة إلى تحديات عملية التحضر السريع والمتزايد.

كما حاولت أيضًا الكشف عن الكيفية التي تدار بها هذه المدن ليس فقط لحل المشكلات الحضرية وإنما أيضًا لضمان توفير بيئات حضرية مستدامة وقادرة على تلبية الاحتياجات السكانية بصورة كبيرة، ومن أمثلة هذه الدراسات؛ دراسة Sarah Moser 2020 عن المدن الجديدة والتي وصفت فيها المدن الجديدة كعلاج سحري لكافة التحديات الحضرية مثل "التلوث والازدحام، وارتفاع الكثافة السكانية، وازدياد معدلات الفقر والنمو السريع للمناطق العشوائية " تلجأ إليها الدول في معظم قارات العالم بصفة عامة وفي قارتي آسيا وأفريقيا بصفة خاصة(٢٦).

ودراسة "NUCA 2016" التي أوضحت محاولات الدولة المصرية من خلال إنشاء المدن الجديدة من الخروج بسكانها من وادي النيل الضيق(٢٧)، واستغلال الأراضي الصحراوية(٢٨)، والقضاء على الفقر والعشوائيات، وتلبية

احتياجات سكانها في الإسكان، وجاءت في هذا السياق دراسة Lena Falt 2019 [٢٩]، بالتطبيق على مدينة أبولونيا كدراسة حالة لإحدى المدن الأفريقية التي تمكنت الدولة من إدارتها بصورة تكلف حل مشكلتها الحضرية حلولًا مستدامة وطويلة المدى.

المحور الثاني: المدن الجديدة بين الواقع والمستهدف:

حاولت الدراسات المندرجة تحت هذا المحور التعرف على قدرة المدن الجديدة على تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها على أرض الواقع، ومن بين هذه الدراسات دراسة عن سكان مدينة الصالحية الجديدة بين الواقع والمستهدف، وانطلقت من مجموعة من الأهداف سعت من خلالها إلى الكشف عن العلاقة بين الواقع التنفيذي لمراحل التنمية الاقتصادية للمدينة وحجمها السكاني، ومعرفة أهم التغيرات السكانية من خلال دراسة الواقع الفعلي المستهدف لهذه المدينة[٣٠]، ودراسة أخرى عن التوطن السكاني في المدن الجديدة بالتطبيق على مدينة العبور كدراسة تقويمية[٣١]، ودراسة Hassan Mohamed[٣٢] عن المدن الجديدة في مصر، وقد أجمعت هذه الدراسات على أن المدن الجديدة في مصر قد فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها رغم حجم الاستثمارات التي قدرت لها وأنفقت عليها[٣٣].

المحور الثالث: المدن الجديدة والعلاقات الاجتماعية:

ركزت الأدبيات هنا على دراسة العوامل الثقافية والاجتماعية المرتبطة بنشأة المدن الجديدة، ولعل من أهمها تلك المظاهر الثقافية والاجتماعية المتمثلة في التكيف والتمثيل الثقافي بين الفئات الاجتماعية المتمايزة بهذه المدن، فكما أكد "لويس ممفورد" أن المدن تتمتع بطاقات هائلة وقدرات كبيرة وغير متناهية، وذلك من أجل التكيف مع ظروف الحياة الجديدة[٣٤]، وقد بينت أهم الدراسات الأنثروبولوجية الحضرية عن المدن الجديدة بالتطبيق على مدينتي السادات والعامرية، أن المدن الجديدة ظاهرة اجتماعية وثقافية متميزة لها مقوماتها الخاصة، ولا بد أن تأخذ برامج التخطيط هذه الظاهرة في

الاعتبار، لأن هناك ارتباطًا بين التصنيع في تلك المجتمعات العمرانية الجديدة وبين المظاهر الثقافية والاجتماعية المصاحبة لها. وجاءت دراسة "الجوانب الاجتماعية في التخطيط لتنمية المدن الجديدة لتؤكد على الفكرة ذاتها[٣٥].

كما تأتي قضية العلاقات الأسرية في المدن الجديدة كواحد من العوامل الثقافية والاجتماعية التي ركزت عليها الدراسات كدراسة "التفاعل الأسري الحديث داخل المدن الحضرية الجديدة وانطلقت من إشكالية بحثية مفادها ما مدى تأثير النمط العمراني الجديد على التفاعل الأسري من خلال الإقامة الحضرية في المدينة، ووظفت المنهج الوصفي وأدوات المقابلة والاستبيان للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، وتوصلت إلى أن الحياة الحضرية مارست تأثيرًا سلبيًا على نمط العلاقات الأسرية[٣٦]. في حين أن دراسة المدن الجديدة وإشباع احتياجات السكان جاءت بنتيجة مناقضة لذلك موضحة أنه لا توجد علاقة إيجابية بين المدن الجديدة وضعف الروابط والعلاقات القرابية[٣٧] بين سكانها ولا تؤدي سكنى المدن الجديدة إلى الغربة والعزلة، وهذا ما أكدت عليه دراسة "مريم أحمد "عن مظاهر التغير وتحدياته في المجتمع الجديد، أن سكان المدينة الجديدة يرتبطون بجيرانهم بعلاقات وثيقة تتجسد في تبادل الزيات والمعونات[٣٨]. بصورة تتنافى معها العزلة الاجتماعية.

المحور الرابع: المدن الجديدة والتنمية:

كشفت الدراسات أن سياسة إنشاء المدن الجديدة تمثل اتجاهًا مهمًّا في سياسات إعادة توزيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تمارس دورًا مهمًّا في إعادة توزيع السكان، كما أنها تساعد في التخفيف من مشكلة التركيز الشديد للصناعات بالمدن الكبرى والعواصم الحضرية وتساعد أيضًا في التخفيف من مشكلة البطالة، بما يساهم في التخفيف من حدة الفقر الحضري، فكما جاء في دراسة اجتماعية لسكان مدينة ٦ أكتوبر أن التقويم الأولى لسياسة إنشاء المدن الجديدة يقوم من خلال معرفة مدى مساهمة سياسة المدن الجديدة في فتح آفاق جديدة للتنمية، وما توفره من فرص عمل جديدة[٣٩].

وتبلور الهدف الرئيسي لدراسة المدن الجديدة بجمهورية مصر العربية: دراسة ميدانية لعوامل جذب / طرد المشروعات الصناعية في التعرف على مدى نجاح المدن الجديدة بمصر في خلق المناخ الصناعي الملائم لاستيعاب الأساليب العلمية والفنية في مجالات الإنتاج والتصنيع وجذب القطاعات الصناعية المختلفة بعيدًا عن التجمعات السكانية بالمدن القديمة بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية(٤٠)، وفي هذا السياق جاءت دراسة عن عوامل توطن الصناعة في مدينة الصالحية الجديدة لتؤكد على أن هذه المدينة تتمتع بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية التي أثرت في توطن الصناعة فيها باستخدام المنهج الكمي والأساليب الإحصائية في جمع البيانات(٤١). ولنجاح المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للأنشطة التنموية، الاقتصادية والصناعية بشكل أكثر توازنًا فقد اتجهت الدراسات إلى محاولة الاستفادة من هذه البيئة الصناعية التنموية الجديدة ودعت إلى ضرورة الكشف عن أهم آليات الربط بين التعليم الثانوي الصناعي واحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعية الجديدة، وبالتحديد في مدينة العاشر من رمضان التي أوضحت الدراسة أن بها عددًا من المشروعات الصناعية بلغ حوالي (٩٢٣) مصنعًا حتى عام ٢٠٠٠، تنوعت ما بين صناعات ثقيلة ومتوسطة وخفيفة من ناحية، وبين صناعات غذائية، وهندسية، وبلاستيكية وكيماوية وخشبية، وبناء، ونسيج من ناحية أخرى مستخدمة في سبيل تحقيق ذلك المنهج الوصفي وخاصة الطريقة المسحية منه، ودراسة الحالة بغرض وصف واقع الصناعة بمدينة العاشر من رمضان، وتوصلت إلى أن ربط التعليم الصناعي باحتياجات سوق العمل في المدن الجديدة أمر لا مناص منه في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٤٢).

وقد لفتت هذه القضية المهمة نظر الأدبيات لضرورة رصد العلاقة بين بناء المدن الجديدة وبين القضاء على البطالة كدراسة الكثافة السكانية وأثرها في تفاقم البطالة في المجتمع: دراسة وتحليل لدور المدن الجديدة في حلها".

وتوصلت إلى أن المدن الجديدة تلعب دورًا مهمًا في القضاء على البطالة إذا تمكنا من إحداث طفرة تكنولوجية بها وليست طفرة حضرية كما كان الهدف من إقامتها(٤٣).

يمكن الاستفادة من التراث البحثي السابق فيما يلي:

- أن المدن الجديدة ظاهرة مركبة. تحتاج عند إنشائها ضرورة وضع سياسات تنموية، شاملة تغطي كافة أبعادها الجغرافية العمرانية والاجتماعية والثقافية.
- رغم محاولات الدراسات السابقة في رصد تحديات الحياة في المدن الجديدة فقد ركزت بصورة رئيسية على التحديات الداخلية فقط التي تنشأ بين سكانها، بغض النظر عن التحديات التي تفد إليها من الخارج، وهذا ما تحاول الدراسة الحالية رصده ولفت النظر إليه، ففي ذات اللحظة التي تحاول أن تكون مدينة السادس من أكتوبر مدينة مستقلة مكتفية بذاتها اقتصاديًّا واجتماعيًّا، فقد أتت إليها جموع المهاجرين من المدن المجاورة باحثين عن فرص أفضل للحياة حاملين على أكتافهم كمًّا هائلًا من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كان على رأسها إعادة إنتاج الفقر وتجدده في المدينة.
- إن تعدد وتنوع المناهج التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة في دراسة المدن الجديدة يبلور لنا مفهومًا مهمًّا ألا وهو "اللياقة المنهجية" التى تسمح بالجمع بين أكثر من منهج وأداة في دراسة هذه القضية، بما يوحي بمدى المرونة في التعامل معها ودراستها، حيث قابليتها وطواعيتها للعديد من المناهج.

سابعًا: الاستراتيجية المنهجية للبحث:

١- منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة

الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وتحليلها وتوضيح خصائصها بما يساعد على فهم أسباب حدوثها.

٢- أدوات البحث:

اعتمد البحث على دليل المقابلة المتعمقة ذى الأسئلة المفتوحة للحصول على بيانات أكثر عمقًا عن حالات الدراسة، وفيما يتعلق بمراحل إعداد هذا الدليل.

فبعد أن صيغ بما يخدم أهداف البحث وتساؤلاته ووفقًا للأبعاد والمؤشرات التي وفرها لنا التعريف الإجرائي لمفهومى: "الفقراء، والمدن الجديدة " للاستدلال عليهما في الواقع تم القيام بعمل اختبار قبلي **pre Test** .

بتطبيق الدليل على ثلاث حالات من حالات البحث، وذلك للتأكد من تغطيته لكافة الأبعاد المراد دراستها والتحقق منها قبل التطبيق النهائي له، ونتج عن ذلك إعادة صياغة العديد من بنود الدليل، وحذف العديد من البنود المتكررة والمتشابهة مع غيرها، واشتمل دليل المقابلة في صورته النهائية على المحاور التالية:

- البيانات الأساسية .
- آليات إعادة إنتاج الفقر في المدن الجديدة .
- الخدمات الاجتماعية في مدينة السادس من أكتوبر.
- آليات تكيف الفقراء في المدينة الجديدة .
- العوامل الموضوعية المسببة في انتشار الفقر في المدن الجديدة .
- العوامل الذاتية المسببة في انتشار الفقر في المدن الجديدة .

كما اعتمد البحث على الملاحظة من أجل الوصول إلى بيانات أكثر دقة أثناء إجراء المقابلات الميدانية وللتأكد من المعلومات والبيانات المتعلقة بمظهر الحالات الخارجية من حيث (النظافة الشخصية، والحالة الصحية

ونمط ونوعية الملابس، واقتناء بعض السلع ذات الدلالة الاجتماعية والطبقية). كما تم ملاحظة خصائص المناطق التي تم تطبيق الدراسة الميدانية فيها من حيث (الطرق ونوعيتها، وطبيعة المباني، ومستوى النظافة البيئية، وتوافر خدمات البنية التحتية، وقرب أو بعد المناطق عن الخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات وغيرهما).

٣-أساليب التحليل والتفسير:

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الكيفي للوصول إلى معلومات أكثر عمقًا وشمولية عن قضية الفقر والفقراء في المدن الجديدة، وتم تفسير المادة التي جمعت ميدانيًّا في ضوء المقولات النظرية للبحث، وفي ضوء البعد البنائي الذي حدد وضع شريحة الفقراء من السياق البنائي للمجتمع المصري.

ثامنًا: نظرة عامة على مجتمع البحث ومعايير اختيار الحالات:

أ- مجتمع البحث:

مدينة السادس من أكتوبر هى إحدى المدن الجديدة التابعة لمحافظة الجيزة، وتعد مدينة سكنية وصناعية،ويرجع التخطيط لإنشاء هذه المدينة إلى عهد الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات، وجاء بناؤها سعيًا للتخفيف من حدة الكثافة السكانية في مدينة القاهرة. تقع مدينة السادس من أكتوبر في غرب القاهرة، وتشترك بحدود مع مركز أوسيم من الجهة الشمالية، وتحدها محافظة الوادي الجديد من الجهة الجنوبية، أما من الشرق تشترك مع الحد الإداري لمحافظة الجيزة والحوامدية، أما من الغرب فتشترك بحدود مع محافظتى البحيرة ومطروح، وتقع على طرق رئيسية هامة هى "الدائري، والمحور، وإسكندرية الصحراوي، والواحات، والفيوم". يبلغ إجمالي مساحتها حوالي ٤٠٠ كيلو متر مربع، ويسكنها ما يزيد عن نصف مليون نسمة. تضم ١٢ حيًّا ضمن كردون المدينة، مقسمة رقميًّا من الأول إلى الثانى عشر بالإضافة إلى عدة أحياء أخرى وهى الحى المتميز، وحى الورود، وحى البشاير، وحى الأشجار، وحى غرب سوميد، ومنطقة جنوب الأحياء السكنية

والمناطق الشمالية[٤٤]. تركز البحث في مجموعة بعينها من أحياء مدينة السادس من أكتوبر وهى حى الثلاثات، والحى السادس، والحى الثاني عشر، ومنطقة أمانكو. من خلال الملاحظة والدراسة الميدانية القبلية لمجتمع البحث تبين ملاحظة انتشار صور الفقر والحرمان بين قاطنى تلك الأحياء، وبناءً على ذلك، قد تضافرت مجموعة من العوامل الاجتماعية ؛ كالتعليم وطبيعة العمل وحجم الأسرة، ومعدل التزاحم داخلها، وطبيعة السكن والعوامل الاقتصادية كالدخل ومصادره، وثباته، والملكية مع بعضها البعض لتشكل في مجموعها أهم الخصائص الديموغرافية التي تم بناءً عليها اختيار حالات البحث.

ب-معايير اختيار حالات البحث:

تم اختيار (٣٠) حالة من داخل الأحياء سابقة الذكر بصورة عمدية طبقية، وكان من أهم المعايير والخصائص التي في ضوئها اختيرت الحالات:

- انخفاض الدخل.
- كبر حجم الأسرة.
- ارتفاع معدل التزاحم.
- الأمية.
- تدنى الحالة العملية لرب الأسرة.
- وجود حالات تعاني ربة الأسرة فيها من الترمل أوالطلاق أو الهجر، وذلك من أجل تمثيل حالات الدراسة لكل خصائص الأسرة الفقيرة .

في ضوء خصائص حالات البحث قُسِّمَت إلى ثلاث شرائح اجتماعية فى إطار جماعة الفقراء، هى الشريحة (الدنيا العليا) والشريحة (الدنيا الوسطى) والشريحة (الدنيا الدنيا)، وذلك بهدف التمكن من التعامل مع الحالات وفقًا لخصائصها بما ييسر عملية تحليل النتائج والبيانات، ومن أجل التأكد من أن حالات البحث قد مثلت طبقة الفقراء على تنوعها، وقد تجسدت هذه الشرائح فيما يلي:

(١) الشريحة الدنيا/ العليا:

قد بلغ عدد الحالات الذين ينتمون إلى هذه الشريحة (٩) حالات هي: (٣، ٨، ١٢، ١٤، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٦، ٢٧)، وقد بلغ إجمالي الدخل فيها من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه شهريًّا كحد أقصى، ومن حيث النوع فنجد خمس حالات إناث (٣، ٨، ١٢، ١٤، ١٥) والبقية من الذكور، وفيما يتعلق بالمهن، فنجد أن الحالات من الإناث اتفقن على أن لا يعملن، واعتمدن على عمل الزوج بالدرجة الأولى للإنفاق على الأسرة ومتطلباتها باستثناء الحالة (٣) بائعة الذرة التي أخذت على عاتقها ضرورة العمل بأي مهنة لمساعدة زوجها على نفقات الحياة: "أنا لازم اشتغل أي حاجة تجيب فلوس علشان نقدر نعيش". في حين أن الحالات من الذكور يعملون في عدد من المهن المتواضعة بنفس درجة تواضع المهارات التي تؤهلهم للانخراط في سوق العمل فنجد منهم السائق (١٨، ٢٦)، والمكوجي (١٩)، والبائع (٢٧)، ويعد مؤشر استقرار العمل وثبات الدخل من المؤشرات المهمة عند الحديث عن شريحة الفقراء وعن أمنها الاقتصادي، فنجد أن ثلاث حالات فقط هي التي تتمتع باستقرار العمل وثبات الدخل وهي (٨، ١٢، ١٩) في حين عانت بقية الحالات من عدم الاستقرار في المهنة والدخل ومن ثم فقدان الأمان الاقتصادي.

كما تبلورت الدرجة التعليمية هنا كإحدى أهم المهارات المرتبطة بالالتحاق في سوق العمل، والتي بدت متدنية جدًّا فقد عانت حالات من الأمية (٣، ١٨،٢٦، ٢٧) في حين أن الحالة (١٩) حصلت على شهادة متوسطة (معهد سكرتارية). وتعد درجة تعليم الإناث ضمن هذه الشريحة من الفقراء أفضل حالًا من الذكور إذ حصلت الحالات هنا جميعها على "الشهادة الثانوية التجارية". أما عن الملكية فكل حالات تلك الشريحة لا تمتلك مساكنها، وإنما تستأجرها، أما فيما يتعلق بملكية الأجهزة، فنجد أن كل الحالات امتلكت "التليفزيون والثلاجة والبوتاجاز والغسالة والتليفون". كما امتلكت الحالة رقم (١٩) بعض الأجهزة لتيسير العمل بمهنة مكوجي "كغسالة الملابس

الأوتوماتيكية"، وحول بعض البيانات الديموجرافية لأفراد هذه الشريحة، نجد أن حجم الأسرة يصل في المتوسط إلى (٥) أفراد، ويقطن أفراد تلك الشريحة في مساكن يتراوح عدد الغرف فيها ما بين غرفتين وصالة إلى ثلاث غرف، وهذا يعني بأن المسكن بالكاد يكون مناسبًا وملائمًا لعدد الأفراد القاطنين فيه.

أما عن توافر المرافق الأساسية بالمسكن، فنجد أن حالات البحث جميعها سواء في الشريحة العليا أو الوسطى أو الدنيا من الفقراء فقد توافرت لديهم المرافق الأساسية بالمسكن (كالمطبخ والحمام المستقلين)، وهذا ما يكون من مميزات السكن في المدن الجديدة، كما توافرت لديهم شبكات جيدة للمياه الصحية، والصرف الصحي، وشبكات الإنارة، لكن ما لوحظ هو تهالك هذه الشبكات فهي في حاجة ملحة إلى الإصلاحات بصفة خاصة كل من (شبكة المياه الصحية، وشبكة الصرف الصحي).

(٢)– الشريحة الدنيا – الوسطى:

يبلغ عدد الحالات فيها (٧) حالات وهي: (٢، ٤، ٥، ١٣، ١٦، ٢٤، ٢٥) خمس حالات من الإناث واثنان من الذكور، ولا يزيد إجمالي الدخل فيها عن (١٤٠٠) جنيه شهريًا.

قد اتفقت الحالات التي تعمل في هذه الشريحة وهى (٤، ٥، ٢٤، ٢٥) على نوعية عمل واحدة وهي "البيع في الأسواق، كبيع الخضراوات، وبعض المستلزمات التموينية المنزلية (كالعدس والجبنة القريش، والمخللات)، ومع تواضع المهن التى امتهنتها الحالات اتفقت جميعها على عدم ثبات الدخل واستقراره معبرين عن ذلك بخوفهم الشديد من العجز عن سداد احتياجاتهم اليومية، وخاصة احتياجات أبنائهم، فتقول هذه الحالة: " أنا كل يوم بخرج في السوق الصبح من النجمة بالحاجات اللى انتى شايفاها دي، يوم أبيع ويوم لا، ويوم أروح معايا اللى يكفي يومنا من غدا وعشا، ويوم أنا والعيال بناخد من البضاعة وناكل، أنا ممكن أنام من غير أكل لكن أنا بشيل همهم، وطلباتهم اللي ما بتخلصش". قد ظهر ضمن حالات هذه الشريحة المرأة التي عانت من

الترمل، حالة رقم (٤)، والمرأة المعيلة التي تنفق على زوجها المريض حالة رقم (٥) لتجدا نفسيهما في معترك الحياة مسئولتين عن أسرة بأكملها، ولعل هذا هو السبب الذي زج بهما للعمل في أسواق المدينة. في حين أن بقية الحالات (٢، ١٣، ١٦) وهي من الإناث قد اعتمدن على عمل الزوج ودخله.

أما الحالة التعليمية فقد تراوحت ما بين فئة الأمية وذلك في حالات (٢، ٤، ١٣، ١٦، ٢٥) وفئة الشهادة الإعدادية حالة رقم (٥)، وفئة الشهادة الثانوية الزراعية حالة رقم (٢٤)، وهذه الفئات الثلاث لا تنم إلا على مستوى تعليمي متواضع لا يختلف كثير عن الشريحة السابقة لها.

أما عن الملكية، فنجد أن كل حالات هذه الشريحة لا تمتلك مساكنها، وإنما استأجرتها، بل وصل الحد في ذلك مع بعض الحالات إلى مشاركة بعض الأصدقاء في تأجير المسكن لعدم القدرة على سداد قيمة الإيجار الشهري ومن ذلك حالات رقم (٢٤، ٢٥)، وبهذا تتبلور مقاسمة المسكن ومشاركة بعض الأصدقاء فيه كإحدى الآليات التكيفية التي يلجأ إليها الأفراد لتيسير سبل العيش داخل المدينة.

أما عن امتلاك الأجهزة، فوجدت الأجهزة الضرورية المتمثلة في "التليفزيون والتليفون بصفة خاصة "المحمول"، والغسالة العادية"، وامتلكت الحالة رقم (٢٤) عربة خشبية لبيع المنظفات في السوق"، ويسكن الأفراد في إطار هذه الشريحة في مساكن يتراوح عدد الغرف فيها ما بين غرفتين إلى ثلاث غرف، ويبدو أن المشكلة الحقيقية المتعلقة بمعدل التزاحم، وعدم ملائمة المسكن مع عدد قاطنيه في الحالتين (٢٤)، و(٢٥)، وذلك لأنهما يسكنان بمشاركة الأصدقاء في شقة واحدة لتقسيم ثمن الإيجار، وبلغ عدد الأفراد (١٠) عشرة أفراد داخل المسكن الواحد، ولنا أن نتخيل طبيعة ونوعية حياة هؤلاء الأفراد الذين زاد عددهم عن الطاقة الاستيعابية للمكان، وكيف أنهم سيحيون حياة ضحوا فيها بالخصوصية والراحة من أجل كسب العيش بين أروقة المدينة، وهذا إن دل على شيء فيدل على أن الحياة في وطنهم الأصلي أشد

وطأة ورداءة.

٣- (الشريحة الدنيا – الدنيا):

ضمت (١٤) حالة وهي: (١، ٦، ٧، ٩، ١٨، ١٧، ٢، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٨، ٢٩، ٣٠) والتي تعمل بمهن شديدة التواضع غير مستقرة وليس لها دخل ثابت إذ يصل الدخل عند هذه الحالات إن وجد (٨٠٠) جنيه شهريًّا كحد أقصى، ورغم تنوع المهن لدى الحالات التي تعمل في إطار هذه الشريحة فإن جميعها لا ينم إلا عن ضيق وتعسر الحال الاقتصادي وتذبذبه وعدم استقراره.

فهذه حالة رقم (١) تستأجر محلًّا لبيع بعض الأغراض والتي لا تفي بالكاد سد احتياجاتها "أنا ببيع وبشتري وأنا قعدة كده والأرزاق على الله أنا ساعات والله مش بلاقي تمن العلاج لما بكون الغضروف واجعني بروح المستشفى لو أدوني الحقنة المسكنة برتاح لو ما أدونيش خلاص بستحمل الوجع هجيب منين ٣٠٠ جنيه للحقنة"، وحالة رقم (٧) "يعمل سائق توك توك" بعد أن ترك حياته في موطنهم الأصلي "البحيرة" باحثًا في المدينة عن نوعية حياة أفضل ولكن الواقع كان على النقيض تمامًا من طموحاته "أنا سبت البحيرة من تلات سنين وجيت اشتريت التوك توك ده علشان ألاقي آكل وأكل بنتي ومراتي، ومافيش فايدة عايشين بالعافية".

واتفقت الحالات (٢١، ٢٢، ٢٣) على نفس المهنة "تجارة الخردة" وكانت أكثر المهن معاناة من عدم الاستقرار والتذبذب، فتقول حالة رقم (٢١): " الدخل باليوم ممكن عشرة جنيه وممكن ٥٠ جنيه وممكن مافيش، وتضيف حالة (٢٣) " شغلنا عيبه إنه مش ثابت ممكن في فلوس في يوم ويوم تاني مافيش".

كما ظهرت مهنة "كهربائي الغسالات" في حالة (٢٨) أو "الأرزقي" على حد قول الحالات "أنا يا أبلة أرزقي يعني كل يوم في حال .الأرزاق كل يوم في حال وبإيد ربنا وحده" (٢٨).

في حين عملت الحالتان (٢٩، ٣٠) بمهنة النجارة، ومن اللافت للنظر أن الحالات [٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٩، ٣٠] امتهنت هذه المهن المناسبة للحياة في المدينة بعد أن تخلت عن مهنتها الأساسية في موطنهم الأصلي، وهي الزراعة والفلاحة، وفي ذلك يقولون: "لو كنا لاقينا في بلدنا لقمة عيش ما كنا قعدنا وزرعنا أحسن من البهدلة دي" حالة رقم (٢١) "السوق نايم خالص في البلد يا ريت كنا زرعنا وارتحنا"، وتضيف حالة (٢٣) " مافيش زراعة زي الأول زي زمان إحنا بنيجي هنا نشتغل أي حاجة اللي ربنا يسمح لنا بيه".

هذا إن دل على شيء فيدل على عدة أمور:

أولها: مرونة الحالات وقدرتها على التكيف مع كافة الظروف والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية المتغيرة.

ثانيها: أن تغير المهنة والبحث عن عمل آخر من أهم آليات تكيف الأفراد في المدينة.

ثالثها: دائمًا وأبدًا ستظل المهنة هي أرض حلم الأفراد وطموحهم للبحث عن نوعية أفضل للحياة وإن بدا الواقع مغايرًا لذلك.

أما بقية الحالات كانت من الإناث، فهي لا تعمل واعتمدن على عمل الزوج أو معاشه حتى وإن كان عملًا بسيطًا، وهى حالات رقم (٦، ٩، ١٨، ١٧).

أما الوضع التعليمي لأفراد هذه الشريحة فكان أكثر تواضعًا من الوضع المهني فقد عانت معظم الحالات هنا من الأمية، فيما عدا الحالتين (٢١، ٢٣) فقد حصلتا على "الثانوية الأزهرية"، وحصلت الحالة (٢٩) على "الشهادة الثانوية التجارية"، وفيما يتعلق بالملكية فكانت متواضعة جدًّا هي الأخرى واشتركت الحالات في اقتنائها للأجهزة الضرورية فقط "كالتليفزيون، الثلاجة، والبوتاجاز، والتليفون المحمول".

أما المسكن، فقد ظهرت المعاناة في عدم قدرة الحالات على سداد

إيجاره وظهرت معها آليات التكيف المتمثلة في المشاركة في اقتنائه مثل حالات مشاركة الأصدقاء (٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٩، ٣٠). وحالات مشاركة الأهل (٢٨). وقد امتلأت مساكن هؤلاء الأفراد بالعديد من الأسرة والمراتب والمفارش الملقاة على الأرض لاستيعاب هذا الكم الهائل من الأجساد البشرية التي بالكاد تحصل على قسط وفير من الراحة في هذا المسكن الضيق لتعاود ممارسة الحياة والعمل الشاق في اليوم التالي.

بالنظر إلى معظم حالات الدراسة، نجد جميعها اختارت مناطق بعينها للسكن لا تخرج عن نطاق ثلاث مناطق رئيسية هي:

"الحي السادس و الثلاثات، وأمانكو "، ولم يكن هذا الاختيار عشوائيا أو بمحض الصدفة. إنما كان محركه الأساسي هو معدل الإيجار السكني الذي يتراوح ما بين ٨٠٠ – ١٠٠٠ جنيه شهريًّا. رغم عجز الحالات عند سداد قيمته وظهور آليات متعددة لمحاولة تدبيره [كالتقسيط– مشاركة الأهل أو الأصدقاء في المسكن] لكن كان هو الأنسب لهم مقارنة بغيره من الأجور السكنية في الأحياء والمناطق الأخرى داخل منطقة السادس من أكتوبر، وهو ما يثبت حقيقة ما تفترضه فكرة التفضيل السكني[٤٥] أن اختيار السكن عند فقراء المدن يتحدد كنتيجة للتفاعل بين ثلاثة متغيرات رئيسية هي:

–نمط الحيازة أي الاختيار ما بين الملك أو الإيجار.

–قرب الموقع من فرص العمل المتاحة.

–التسهيلات والمزايا، ونوعية السكن.

أي إن الأفراد هنا يفضلون الإيجار الرخيص في المناطق القريبة نسبيًّا من فرص العمل.

يمكن تجميع خصائص حالات البحث في الجدول التالي:

رقم الحظة	النوع المفضل	التعليم	الهيئة	الفعل	طبيعة الفعل	الدخل	معدلات الدخل الشهري	العروض الأصلي	تاريخ الانتقال الى المنطقة	سبب الانتقال	طريقة الانتقال	الحالة الزوجية	عدد أفراد الأسرة	عدد حجرات المسكن	نوعية المسكن	القاطنين بالمسكن	معدل التزاحم	تكلفة التحسين على المسكن	المنطقة
١	الأنثى ٥٠	الدبلة	لا يوجد	بائعة في محل	غير مستقر	٨٠٠	التسول/بيع/تأجير/تأثير عرائس	الجنوب	من ١٢ عام	الجفاف	الزواج	أرملة	٥	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أمير شامي
٢	الأنثى ٤١	الدبلة	لا يوجد	لا يعمل	غير مستقر	لا يوجد	عمل الزوج (بائع فاكهة)	الجنوب	من ٢٠ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٤	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أمير شامي
٣	الأنثى ٣٥	الدبلة	لا يوجد	بائعة فراولة	غير مستقر	٢٠٠٠	نفس دخل الزوج	الجنوب	من ٢٠ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٥	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أمير شامي
٤	الأنثى ٥٥	الدبلة	لا يوجد	بائعة في السوق	غير مستقر	٤٠٠٠	متقلب – الجو في السوق	الجنوب	من ٣٠ عام	الجفاف	الزواج	أرملة	٤	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أمير شامي
٥	الأنثى ٤١	الدبلة	لا يوجد	بائعة في السوق	غير مستقر	٢٠٠٠	الجمع في السوق	الجنوب	من ١٥ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٦	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أمير شامي
٦	الأنثى ٢٦	الدبلة	لا يوجد	لا يوجد	غير مستقر	٨٠٠	عمل الزوج (سائق تريلا)	الجنوب	من ١٢ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٤	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أسوان ١٢
٧	الأنثى ٥٠	الدبلة	لا يوجد	لا يوجد	غير مستقر	لا يوجد دخل ثابت	الجمع في فرقة للمنشآت	الجنوب	من ١٢ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٥	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أمير شامي
٨	الأنثى ٢٨	الابتدائية	لا يوجد	لا يوجد	غير مستقر	٢٠٠٠	عمل الزوج في مصنع مخللات	القاهرة	من ٤ أشهر	الجفاف	الزواج	متزوجة	٦	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٣	إيجار	أشمون(الباقل)
٩	الأنثى ٣٤	الابتدائية	لا يوجد	لا يوجد	غير مستقر	٢٠٠٠	عمل الزوج (سائق)	القاهرة	من ١٤ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٦	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٣	إيجار	أمير شامي
١٠	الأنثى ٤٥	أمية	لا يوجد	سائق تريلا	غير مستقر	غير ثابت	عمل الزوج +المساعدات	القاهرة	من ٦ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٥	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	الثلاثات
١١	الأنثى ٥٠	أمية	لا يوجد	لا يوجد	غير مستقر	٤٠٠	معاش التضامن الاجتماعي	القاهرة	من ٢٥ عام	الجفاف	الزواج	مطلقة	٦	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	الثلاثات
١٢	الأنثى ٣٥	دارس	متعلم	حائكة في مصنع	غير مستقر	٢٠٠٠	عمل الزوج+ عمل الزوجة	القاهرة	من ٦ أشهر	الجفاف	الزواج	متزوجة	٣	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	الثلاثات
١٣	الأنثى ٣٣	أمية	لا يوجد	لا يعمل	غير مستقر	٢٠٠٠	عمل الزوج [سمكة]	بلبيس عروسة	من ١٥ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٤	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أمير شامي
١٤	الأنثى ٤٠	الابتدائية	لا يوجد	لا يعمل	غير مستقر	٢٠٠٠	عمل الزوج	بلبيس عروسة	من ١٢ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٤	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	الثلاثات
١٥	الأنثى ٤٠	الابتدائية	لا يوجد	لا يعمل	غير مستقر	٢٠٠٠	عمل الزوج (وعامل ميكروباص)	بلبيس عروسة	من ٢٠ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٤	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	الثلاثات
١٦	الأنثى ٣٥	أمية	لا يوجد	لا يعمل	غير مستقر	٢٠٠٠	عمل الزوج (سائق ميكروباص)	الجزيرة	من ١٥عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٤	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أشمون
١٧	الأنثى ٣٠	أمي	لا يوجد	يعمل	غير مستقر	٨٠٠	العمل [سائق تريلا]	العزيز	من ٣ أعوام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٣	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أمير شامي
١٨	الأنثى ٥٥	أمي	لا يوجد	يعمل	غير مستقر	٢٥٠٠	سائق	العزيز	من ٢٠ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٨	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٣	إيجار	أمير شامي
١٩	الأنثى ٤٠	معهد سكرتارية	الإيجابية	سكرتيرة	متعلم	٢٠٠٠	العمل + المعاش	العزيز	من ٣١ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٥	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٣	إيجار	أمير شامي
٢٠	الأنثى ٣٥	إعدادية	الإيجابية	لحام	غير مستقر	٥٠٠	نوع العمل+ساعات	العزيز	من ٢٠عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٨	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٣	إيجار	أمير شامي
٢١	الأنثى ٣٤	الابتدائية	الإيجابية	تجارة	غير مستقر	تجارة الغرزة	لا يوجد دخل ثابت من ١٠ إلى ٥٠ في اليوم	بلبيس عروسة	من ١٠ أشهر	الجفاف	الزواج	متزوجة	٨	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٤	إيجار	أمير شامي
٢٢	الأنثى ٤٥	أمي	الإيجابية	تجارة	غير مستقر	تجارة الغرزة	لا يوجد دخل ثابت من ١٠ إلى ٥٠ في اليوم	بلبيس عروسة	من ١٥ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٨	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٤	إيجار	أمير شامي
٢٣	الأنثى ٣٢	الابتدائية الأزهرية	الإيجابية	تجارة	غير مستقر	تجارة الغرزة	لا يوجد دخل ثابت من ١٠ إلى ٥٠ في اليوم	بلبيس عروسة	من ١٠ أشهر	الجفاف	الزواج	متزوجة	٨	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٤	إيجار	الأسمطة
٢٤	الأنثى ٣٠	الابتدائية الزراعية	الإيجابية	بائع متجول	غير مستقر	٢٠٠٠	الجمع في السوق	بلبيس عروسة	من ١٠ أشهر	الجفاف	الزواج	متزوجة	١٠	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٥	إيجار	الأسمطة
٢٥	الأنثى ٤٥	أمي	الإيجابية	بائع متجول	مستقر	٢٠٠٠	نوع المنتجات في السوق	الجزيرة	من ٢٠ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	١٠	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٥	إيجار	الأسمطة
٢٦	الأنثى ٥٠	أمي	الإيجابية	سائق في شركة النقل	مستقر	٢٥٠٠	النقل	الجزيرة	من ٣٠ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٥	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أشمون
٢٧	الأنثى ٣٥	أمي	الإيجابية	بائع في محل	غير مستقر	٢٥٠٠	النقل	الجزيرة	من ٢٠ عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٥	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أمير شامي
٢٨	الأنثى ٥٠	الابتدائية	الإيجابية	كهربائي صيانات	غير مستقر	لا يوجد دخل ثابت ٢٠ ج في اليوم	عمل الكهرباء	الجزيرة	من ٢٠عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٤	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أمير شامي
٢٩	الأنثى ٤٠	الابتدائية	الإيجابية	سائق	مستقر	لا يوجد دخل ثابت ٢٠ ج في اليوم	عمل الكهرباء	الجزيرة	من ٢٠عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٤	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أمير شامي
٣٠	الأنثى ٣٩	أمي	الإيجابية	بائعة	غير مستقر	لا يوجد دخل ثابت من ١٠ إلى ٥٠ في اليوم	بيع الخضار	الجزيرة	من ٢٠عام	الجفاف	الزواج	متزوجة	٤	محل فقط-سكن مستقل	إيجار	الغرفة	٢	إيجار	أمير شامي

تاسعًا: نتائج البحث الميداني:

يقدم نمو الفقر الحضري في المدن الجديدة نموذجًا مختلفًا كما أكدت عليه الكتابات المعنية بهذه القضية في كافة التخصصات، وهي تحاول الكشف عن أسباب هذا الفقر وعوامل ظهوره ونموه، من أن النمو الحضري يتخذ طابعًا عشوائيًّا يصاحبه زيادة في أعداد الفقراء الحضريين الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الخدمات الحضرية، إذ أثبت هذا النموذج أن الفقر الحضري ينشأ ويتطور ويتواتر داخل كوردون المدينة وحدودها الأصلية وفي إطار أبنيتها المخططة، وقد تضافرت مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية في خلق هذا الفقر الحضري الجديد.

١- العوامل الموضوعية والفقر الحضري:

تعبر عنها عوامل الطرد والجذب المسؤولة عن الهجرة بشكل عام، والهجرة الداخلية من الريف إلي الحضر بشكل خاص، وتعتبر هذه العوامل من أفضل الأدوات التحليلية التي تنظر إلي قضية الهجرة الريفية الحضرية كأحد أهم العوامل الموضوعية التي تؤدى إلي الفقر الحضري. وتشير عوامل الطرد إلي كل العوامل التي تدفع سكان الريف للهجرة إلي المدينة هربًا من واقع الظروف الاجتماعية، والاقتصادية والفيزيقية في الريف، بينما تشير عوامل الجذب إلي كل العوامل التي تجذب هؤلاء المهاجرين إلي المدينة أملًا في تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المدن وذلك بتوفير ظروف حياة مناسبة وتوفير الخدمات الاجتماعية والثقافية والطبية، ونسق الاتصال وتوفير مناطق سكنية جديدة، وعمالة جديدة في المناطق التي يقام فيها صناعات جديدة، ومن أهم هذه العوامل:

أ- الدافع الاقتصادي:

اتفقت آراء الحالات جميعها باستثناء الحالات قاهرية المنشأ مع ما أقرته الأدبيات على أن الدافع الرئيسي وراء انتقالها للعيش في المدينة هو

الهجرة من الواقع المتردي الطارد إلي الواقع الأفضل والجاذب في مخيلتها بحثًا عن نوعية أفضل من الحياة، وقد تنوعت وتعددت المحافظات التي جاءت منها الحالات، فنجد محافظة الفيوم في المقدمة إذ جاءت منها (١٠) حالات، ثم محافظة بني سويف ومحافظة القاهرة وأتت من كل واحدة منها (٦) حالات، ثم محافظة سوهاج وجاءت منها (٥) حالات ، وجاءت كل من "قنا والمنيا والبحيرة" في نفس المرتبة إذ أتت من كل منها حالة واحدة فقط.

أما عن المحرك وراء عملية الهجرة، فكان العامل الاقتصادي المتجسد في البحث عن فرصة عمل أفضل وأكثر استقرارًا هو الدافع الأساسي بإجماع آراء الحالات، ومن أمثلة تلك الآراء "أنا سبت البلد وجيت علشان مافيش فيها أكل عيش فقلت أجرب أفرش في السوق هنا وهي ماشية"[٤٦]، وتضيف أخري "إحنا جينا ورا لقمة العيش علشان جوزي يشتغل في المصنع أصل البلد مافيهاش غير زراعة"[٤٧] ويري آخر "أنا بعرف اشتغل هنا سواق علي عربية أي حد لكن في البلد الخط القبلي تعبان، ومافيش شغل واللي هناك سواق معاه عربية بتاعته"[٤٨]، ويسرد آخر "محل الخضار في البلد مش هجيب ٥٠٠ جنيه في الشهر أنا هنا بسرح بعربيتي وخلاص"[٤٩].وهذا يدل على أن منطقة السادس من أكتوبر تعد قطبًا نشطًا من أقطاب النمو يتمتع بمجموعة من تأثيرات الاستقطاب أى العمليات التي تنشأ فيها مكونة لها مجموعة من خواص الجذب والتأثير، تعمل على زيادة معدلات الهجرة إليها، أى انتقال معظم العناصر النشطة إلى هذا المركز المستقطب رغبة في ظروف عمل ومعيشة أفضل . وينتج هذا الأمر عما يحدث في المدن الجديدة من عمليات تنموية تضفي عليها خواص الجذب هذه ومقوماتها، وهو ما يعكس ضمنيًّا نمطًّا من التنمية الحضرية غير المتكافئ .

ب- ظروف العمل الزراعي وحجم الملكية الزراعية:

أجمعت حالات الدراسة علي أن ظروف العمل الزراعي أصبحت سيئة للدرجة التي لا تسمح لهم بالاستمرار في مزاولة هذه المهنة، هذا فضلًا عن

انعدام الملكية الزراعية. تقول إحدى الحالات في ذلك:

"خلاص مبقاش في زراعة في البلد، حتى لو حاولت أقعد وأزرع معنديش الأرض اللي أزرعها، وحاولت آخد من أراضي الدولة "خمس قراريط لكل شاب" لكن لاقيت أنها محتاجة واسطة، ومحتاجة ٢٥٠,٠٠٠ جنية علي الأقل، فقلت بلاش، وبرده حاولت اقعد واشتغل أي حاجة، فروحت قدمت في المساجد والمدارس معرفتش، فقلت أقعد أعمل إيه؟ فجيت علي هنا أشتغل أي حاجة اللي يسمح لي بيه ربنا"(٥٠).

بالنظر إلي آراء هذه الحالة، نجد أنها أفصحت عن مجموعة متداخلة من العوامل البنائية التي تضافرت مع بعضها وزجت بها إلي اتخاذ قرار الهجرة، ناهيك عن العوامل المرتبطة بصعوبة امتهان العمل الزراعي، إذ نجد أن العوامل البنائية المرتبطة بالفساد الاجتماعي لا تقل عن أهميتها. ففي الوقت الذي تحاول فيه الدولة تقديم يد العون لشبابها، نجد "الرشوة والواسطة" بمثابة اليد التي تهدم كل ما تبنيه الدولة، وتحرم الأفراد من الوصول إلي حقوقهم في الحياة.كما بلورت الحالات أهم أسباب تدهور العمل الزراعي وهي:

جـ- انخفاض منسوب مياه نهر النيل:

"الدولة هي اللي بتحارب الزراعة، وقللت شتلات الرز علشان المية قلت، ولو حد زرع رز بيحرقوا له الزرع، أنا لو كنت لاقيت عيش هناك ما كنتش اتحركت من البلد". (٥١)

د- ارتفاع أسعار المواد اللازمة للزراعة:

"أنا كنت قاعد في البلد بزرع وخلاص، لكن الغلا ماخلاش حد يزرع، والأسعار خلت الزراعة في البلد مش جايبة همها سبنا البلد وجينا ورا لقمة العيش ففتحت هنا في الشقة أي حاجة ناكل بيها"(٥٢).

هكذا مع تدهور وسوء العمل الزراعي داخل الريف تصبح المدينة هي الرقعة الواجب عليها استيعاب فائض قوة العمل .

هـ- فائض قوة العمل:

نظرت الدراسات السابقة إلى مفهوم فائض قوة العمل كأحد أهم المفاهيم الاقتصادية التحليلية المفسرة لعملية الهجرة الريفية، والتي تصبح وفقًا له نتاجًا لتحويل فائض قوة العمل من القطاع الزراعي التقليدي إلي القطاع الحضري الصناعي الحديث، ولعل الدافع وراء ذلك هو ما أطلقت عليه الدراسات السابقة أيضًا اسم " الفروق الريفية الحضرية المتوقعة في الدخل(٥٣)"، وهو اتجاه يفترض أن الهجرة الريفية الحضرية تنشأ استجابة للفروق الريفية الحضرية المتوقعة في الدخل لا عن الفروق الفعلية في هذا الدخل، وفي ذلك تقول الحالات:

"إحنا جينا من الصعيد علشان آكل عيش، ودخلي يزيد وأقدر أعيش لكن بعد الغلا هنا وهناك بقي كله محصل بعضه، هنا زى هناك"(٥٤).

وتضيف حالة أخري: "مافيش أكل عيش في البلد ما حلتيش غير الفرشة دي، وهناك لا حد بيشتري ولا حد بيبيع، فجيت هنا علشان أقدر أعيش"(٥٥).

وتؤكد حالة أخرى "جوزي بيشتغل في مصنع إستانلس بـ١٥٠٠ ندفع الجمعية والإيجار، ونقعد من غير فلوس علي الله بقية الشهر يعني المرتب مش مكفي"(٥٦)، وترى أخرى "أنا إبني حاول يشتغل في المصنع لقي المرتب ما يأكلش عيش سابه طبعًا"(٥٧).

و- سوق المدينة:

يعتبر السوق من أهم عوامل جذب جموع المهاجرين إلي المدينة، فهو مسرح توفير فرص العمل، وميدان لعمل المهاجرين الذين تخلوا عن مهنة الزراعة كمهنة رئيسية، والبحث عن مهن أخرى أكثر ملائمة لحياة المدن، وما يصاحبها من تغيرات كما يؤكد" كلايد متشل" "Clyde Matchel(٥٨)"، وكما

انتهى "بونسارد Ponsard" في نظريته التي أسماها نظرية الأنشطة الأساسية أو أنشطة التوزيع الوظيفي لسكان المدن إلي أن درجة التركيز التي نلحظها بين سكان المدن الرئيسية في أية دولة إنما تنشأ عن اتجاه هؤلاء الأفراد للعمل في مجموعة من الأنشطة في هذا المركز، وهي تكون بطبيعتها أكثر الأنشطة حاجة إلي العمالة، وفي الغالب ما يكون ذلك هو الدافع الرئيسي وراء هجرتهم(٥٩).

يعد السوق وحركة البيع والشراء في منطقة السادس من أكتوبر من أهم عوامل انتشار الفقر الحضري؛ فبسببه يستمر توطن الأفراد في المدينة، حتى وإن كانت أسرهم تقطن في الموطن الأصلي، والعمل بداخله وامتهان العديد من المهن الهامشية التي لا يصاحبها إلا زيادة في معدلات الفقر الحضري وانتشار للقطاع الاقتصادي الهامشي، وفي ذلك تظهر آراء الحالات علي النحو التالي:

"جينا ورا لقمة العيش وفتحنا الشقة هنا للتجارة وتصليح الغسلات لو كنا لاقينا في بلادنا لقمة عيش ما كنا قعدنا وزرعنا وخلاص"(٦٠).

هكذا تم تغير العمل الزراعي إلي امتهان النجارة وتصليح الغسالات، وفي الحالة الثانية تم اللجوء إلي بيع الخضروات في السوق رغم الصعوبات التي يواجهها كدفع الإتاوات والتعامل مع البلطجية: "لما اشتغلت في البلد لا بقيت عارف أبيع ولا أشتري جيت هنا أفرش في السوق وبدفع الإتاوة، ومستحمل علشان مش هقدر أرجع البلد اشتغل هناك، وقاعد في الشقة مع صحابي، وبنقسم الإيجار يعني كل واحد بيدفع ١٥٠ جنيه في الشهر"(٦١). وتزيد أخرى "مافيش أكل عيش في الفيوم، ففرشت في السوق هنا بنعرف نبيع ونشتري وبنستحمل الغلب، وساعات البلدية بيضايقونى، وساعات رئيس الجهاز يقولي اقعدي يا حاجة براحتك"(٦٢). ولعل صبر الحالات علي كافة الصعوبات التي تواجههم في سوق المدينة يوضح ضمنيًا درجة صعوبة الحياة في الوطن الأصلي الذي أصبح لا طاقة لهم بها.

تضيف حالة أخرى أن من أهم عوامل ظهور سوق المدينة علي

صورته العشوائية، وغير المنتظمة يرجع بالدرجة الأولي إلي تخلي الدولة عن الإشراف عليه وترك زمام الأمور للأفراد:

"جهاز المدينة باع المول للسكان، وهما بيتاجروا ببعض، ومحدش بيشرف علي المول، ده اللي خلي كل واحد يبيع فيه اللي هو عاوزه، وخلي كمان ناس كتير تفرش أودامه، وبقا الشكل مش حلو زي ما كان الحال في الأول"، "ده غير كمان أن كل واحد فتح محل في شقته وأجره، لما الحي السادس بقى مشوه بالمحلات والفرشات، ولو ده حصل في الثامن أو السابع الراقي يبقا كده أكتوبر ضاعت،وقولي عليها يا رحمن يا رحيم" وتضيف "بصراحة الحكومة مش مسئولة لوحدها لأن المنطقة كان شكلها حلو في الأول والناس هي السبب"(٦٣).

ز- الهامشية الاقتصادية وانتشار القطاع غير الرسمي:

ترى الأدبيات أن عدم قدرة القطاع الاقتصادي المستقر الدائم علي النمو والاتساع هو أحد أسباب ظهور الفقر الحضري حيث لا يزال هذا القطاع في كثير من الدول النامية محدود التأثير، ونظرًا لأن القطاع الصناعي يعجز عن استيعاب العمالة الحضرية الموجودة والعمالة الزراعية الوافدة إلى المدينة، فإن القطاع الخدمى يصبح هو المجال الوحيد لاستيعاب هذه العمالة(٦٤)، وهذا ما ينبطق بالفعل علي منطقة السادس من أكتوبر إذ عجز القطاع الصناعي فيها عن تلبية احتياجات الأفراد فتركوه متجهين إلي القطاع الخدمى، الأمر الذي نتج عنه ظهور قطاع اقتصادى هامشي غير رسمى قادر علي استيعاب فائض قوة العمل، في مقابل قطاع اقتصادي آخر رسمي، الأمر الهام هنا ما صاحب ظهور هذا القطاع الهامشي من مهن طفيلية وهامشية ساهمت في ظهور الفقر الحضري، واستشرائه في مدينة السادس من أكتوبر.

تقول الحالات "أنا كنت باشتغل في الزراعة، ولما جيت هنا اشتغلت ببيع الخردة يوم بنبيع ويوم لا، ده وشنا إسود واتحرق في الشمس ومن اللف طول النهار، الواحد اتبهدل بس هنعمل إيه"(٦٥). وترى حالة أخرى "أي مهنة

اشتغلها اللي يسمح ربنا بيه، دلوقتي أنا بشتغل مع صحابي في الخردة"(٦٦).

تضيف حالة أخرى: "جوزي بيشتغل في المصنع مش مكفى، ساعات أنا بساعد في البيوت هنعمل إيه"(٦٧).وتسرد حالة غيرها: "جوزى شغال علي توك توك، هو إحنا كنا لاقينا حاجة تانية ومعملناهاش،وكل شوية بلموا التكاتك مننا ونضطر ندفع علشان يسيبوه"(٦٨). وتزيد أخرى "أنا جوزي قاعد في البيت، هصرف علي ولادي منين قعدت بالفرشة دي أشتري الهدوم القديمة وأبيعها، وممكن أقعد هنا، وساعات بقعد عند سنتر المصطفي"(٦٩).

ح- التسهيلات الأسرية:

تعد التسهيلات الأسرية أهم آليات تدعيم وتسهيل عملية الهجرة والانتقال إلي العيش في المدينة، بل من أهم آليات توطن الفقر، وقد بدا ذلك في العديد من الحالات بوضوح، وفي أمثلة ذلك:

"أنا جيت من البلد بعد ما أتجوزت علشان أقعد مع حماتي، وهي خالتي أصلًا وكنت فاكرة أن الحياة هنا هتكون أحسن، طلعت ولا أحسن ولا حاجة رسي بيا الحال إني ببيع ذرة في الشارع"(٧٠). وتضيف حالة أخري: "أنا عايش هنا أنا ومراتى، وبعد ما فتحت الشقة محل للقمة العيش بعت جبت الولدين، وابني معاه مراته وعيالهم علشان يعرفوا يعيشوا، علشان كلنا نستفيد، وبرده مافيش فايدة"(٧١).

لم تكن التسهيلات الأسرية في عملية الهجرة هي الآلية الوحيدة التي ساهمت في خلق أسر فقيرة ممتدة داخل المدينة، فقد ظهرت العلاقات الاجتماعية المتمثلة في المعارف والأصدقاء كإحدى صور رأس المال الاجتماعي فيما بينهم ومظهر من مظاهر التضامن الاجتماعي التي لا تنشأ إلا بين من يشتركون في نفس المعاناة، فوجدنا ظهور العديد من الأفراد هاجروا من الريف إلي المدينة بناءً علي ما قدمه أصدقاؤهم من تسهيلات للقيام بعملية الهجرة كالسكن في مكان واحد.فتقول إحدى الحالات: "أنا باجي اشتغل زي

زمايلي ونقعد مع بعض وبنقسم الإيجار وبرجع البلد كل ١٥ يوم"[٧٢] . هكذا يتضح أن الحضرية كما يرى "ويرث" لا تعبر عنها تلك الحركة السكانية المتمثلة في عمليات النزوح البشري من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية الجاذبة بقدر ما تعبر عن طريقة وأسلوب في الحياة يعكسه واقع البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والثقافية ورأس المال الاجتماعي بين البشر .

ط – السياسة الاجتماعية للدولة:

في ذات الوقت الذي تنظر فيه الأدبيات إلي مفهوم السياسة الاجتماعية باعتباره مجموعة البرامج التي تنتهجها الدولة لتحقيق أعلي درجات الرفاهية الاجتماعية للأفراد والجماعات في كل الأقاليم علي حد سواء، ومن ثم تقليص حجم الفقر ومعدلاته، نرى حالات الدراسة جميعها اتفقت علي أن الدولة المصرية تطبق سياسة اجتماعية غير متوازنة، وتفتقر إلي حضور محددات التنمية المستدامة القائمة علي التخطيط المكاني المتوازن العادل ما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية داخلها. فتقول إحدى الحالات:

"لو كان البلد حالها حلو وفيها عيشة كويسة مكناش اتحركنا من هناك لكن محدش حاطط البلد في دماغه، مع إن الزراعة دي أهم حاجة، أنا لوجالي السيسي أودامي دلوقتي مش هيهمني حاجة،وهحكيله علي كل اللي جوايا وأساله ليه مش بيهتم بالريف ليه مافيش اهتمام بالناس والحاجات اللي محتاجاها، ليه كل الغلا ده، ليه قلة العلاج؟ الناس مخنوقة، والناس ماشية تكلم نفسها"[٧٣].

تضيف حالة أخرى "أنا ما اشتغلش في البلد، هي أصلًا ما فيهاش حاجة نشتغلها والحكومة مش مهتمة ولا بتبص هناك، وتشوف الناس محتاجة إيه لا في مشروعات ولا شغل للشباب"[٧٤]. وتسرد حالة أخري "البلد ما فيهاش مشاريع، ولا فرص عمل، وحاولت أقدم علي شغل في المساجد والمدارس بشهادتي مالقتش كله بالواسطة، يرضي مين يعني أجي أشتغل هنا في الروبابيكيا؟ "[٧٥] ويضيف "مافيش أي خدمات في البلد، وغلا الأسعار بالذات

خلي الزراعة صعبة، من الأخر الدولة شايلة إيدها، واللي ليه ضهر ما يضربش على بطنه واحنا في البلد دى مالناش ضهر"(٧٦).

ك- سوء التخطيط والازدواجية الحضرية:

تبلورت معالم الازدواجية الحضرية بوضوح في مدينة السادس من أكتوبر، فجمعت بين المناطق الراقية التي يسكنها أفراد من الطبقات الاجتماعية العليا، والمناطق التي يعيش فيها فقراء الطبقات الدنيا، على الرغم من وجود هذه المناطق ضمن تخطيط المدينة بصورة تنتفي معها العشوائية، فإنه قد لوحظ أن ذلك يعتبر شكلًا من أشكال سوء التخطيط. ففي ذلك تقول إحدى الحالات:

"المناطق هنا فيها مناطق للأغنياء جوه الكومبوند، ومناطق ثانية مساكن الشباب، وأسعار الشقق مختلفة طبعًا في الكومبوند بتوصل مليون ونص، وبتاعت الشباب بتوصل ٢٥٠٠٠ جنيه، وزي ما إنتي شايفة اللي بيفصل بينهم بس الشارع العمومي ده، وطبعًا نفسية الشباب بتتأثر لأنهم بيكونوا لسه بدأين حياتهم وأكيد بيبصوا لهم وبيحقدوا عليهم"(٧٧). وتزيد حالة أخرى:

"هنا في الحى الثامن والسابع كلها شقق غالية وناس ما شاء الله ربنا يوعدنا، أما باقي المناطق زي التلاتات وأماكو والسادس الناس تعبانة وبيبقى نفسها تعيش مرتاحة زيهم بس مد لحافك على أد رجليك، نعمل إيه الحمد لله"(٧٨).

٢- العوامل الذاتية والفقر الحضري

يقصد بها كافة العوامل المرتبطة بذات الفاعل، والتي يتشكل في ضوئها التصور الذي يتبناه الشخص عن ذاته أو صورته الذاتية عن نفسه، ويظهر هنا مفهوم "الذات البيئية" التي يتشكل تصور أفرادها عنها داخل الحيز البيئي الذي تؤثر فيه عوامل متعددة: "كالتعليم، والمهنة، ومستوي الدخل، والتفاعل مع الآخرين وكيفية استجابتهم للفرد بشكل إيجابي أو سلبي، ومقارنة

الذات مع الآخرين، والرضا عن الذات". ولا شك أن هذه العوامل الذاتية لا تقل في أهميتها في خلق حالة الفقر في المدينة عن سابقتها "العوامل الموضوعية"، بل وتتداخل معها في صنع تفاعلات الأفراد مع عناصر البيئة المسيجة لذواتهم، وفي إدراكهم لذواتهم وتقديرهم لها، وتتجسد العوامل الذاتية فيما يلي:

أ- الخصائص والمهارات الذاتية:

بالنظر إلى الخصائص الديموجرافية * لحالات الدراسة – بخاصة المهاجرين منهم – نجدها تدرجهم في مستويات أدنى من طبقات السلم الاجتماعي الأمر الذي خلق تصورًا عن ذواتهم دفعهم إلى ضرورة الانتقال إلي المدينة متطلعين إلي مستويات معيشية أفضل، إلا أنهم يفاجئون بالتفاوت الشديد في مستويات الدخول والأحوال المهنية والتعليمية للسكان، والتي يتطلب منهم لمجاراتها اكتساب العديد من الشهادات والمهارات التي لا يقدرون عليها، ومن ثم يقبلون بالعمل في أي مهنة، ويصيرون مرة أخري في أدني طبقات السلم الاجتماعي رغم تحقيقهم لبعض أهدافهم البسيطة. وتعبر هذه الحالة عن ذلك فتقول:

"إحنا عائلاتنا في بني سويف بس القعدة هناك ملهاش لازمة مافيش شغل والسوق نايم، وجيت هنا علشان أحاول أعيش أنا ومراتي أحسن، وبرجع البلد كل ١٥ يوم، وبشتغل أي حاجة وممكن أعمل أي حاجة، وممكن أصرف كمان من جيبي لحد ما يجي شغل لازم أقلب عيشي، وتضيف "بس عمرنا ماهنوصل لمستوي الناس اللي عايشة في الكمبوند اللي بيشتروا مننا الحاجة، دي ناس اتولدت في بوقها معلقة دهب، أما إحنا اتكتب علينا الشقاء"(٧٩).

ب – التفاعل الاجتماعي مع الآخر:

يعد التفاعل مع الآخرين وكيفية الاستجابة بشكل إيجابي أو سلبي مع المحيطين من أهم المحددات الذاتية التي تعكس تصور الفرد عن ذاته، ولذلك لا بد من رصد طبيعة هذا التفاعل الذي ينشأ بين حالات الدراسة وبين

المحيطين بهم. ففي ضوء تلك الخبرات التي يكتسبها الإنسان في ممارسات الحياة مع الآخرين يستطيع أن يدرك الأشياء والموضوعات ويعي مواقف الآخرين، ويستطيع أن يدرك موقعه منهم ومواقعهم منه، وقد تبين أن حالات البحث تشعر بالدونية أثناء تفاعلاتهم مع من خارج حدودهم الطبقية، وقد نتج هذا الشعور من الطريقة التي ينظر بها الأفراد إليهم، ويتصرفون بناء عليها معهم، وهو ما يعبر عن شكل من أشكال الصراع الطبقي والمصالح الطبقية المتضادة الناتجة عن توزيع الحقوق والقوى داخل المدينة .وفي ذلك تقول الحالات:

"الناس دي بتحس إنها أحسن مننا وأغني مننا، وبيبصولنا من فوق ولما بيشتروا مننا حاجة يفاصلوا ويتعبونا كأن مش من حقنا نعيش"(٨٠). وتضيف حالة أخري: "ده ساعات لما بندخل الكومبوند بيشوفونا حرامية وزبالين وبيجروا ورانا، وبيقولولنا في وشنا إنتو مالكمش قيمة، ومهما نتكلم ونقول أننا محترمين محدش هيسمعنا"(٨١). وتزيد حالة أخري "الناس اللي جوه الكومبوند ده محدش حاسس بينا"(٨٢). وتسرد حالة أخري "أنا لما جيت مع جوزي هنا كنت فاكرة إن الحياة هتبقي أحلي لكن ماحدش بيرحم حد، والظروف بقت أوحش، ده حتي الناس الأغنية هنا بيبصولنا بصة أقل، حاجة تضايق طبعًا بس راضين والحمد لله، والواحد علي آخره وبنقول يارب، وهو اللي معانا أحسن من الكل"(٨٣). وتؤكد أخري "إحنا عاملين بحث في المدرسة علشان ندفع المصاريف بس بنكون مكسوفين وفي نص هدومنا من نظرة المدرسين، وبنخاف صحاب العيال يعرفوا علشان ولادي هيضايقوا"(٨٤).

جـ – مقارنة الذات مع الآخرين:

قد بدا عنصر مقارنة الذات مع الآخرين فيما يتعلق بما يملكون من ثروات مادية، وبما يتحلون به من مهارات من العناصر الذاتية المهمة عند الحديث عن فقراء المدينة، وذلك لما تعكسه هذه المقارنة ضمنيًّا من أمرين مهمين هما:

الأول: تدني الخصائص الديموجرافية للفقراء، وهو ما يجعلهم في انعقاد مستمر لمقارنة ما تفتقده ذاتهم مع ما يمتلكه الآخرون، ودورها في تشكيل إدراكهم لذواتهم وتصورهم عنها.

الثاني: ضيق فرص الحراك الاجتماعي في المدينة، فهي لم تسمح لهم إلا بالقليل الذي يتماشى مع خصائصهم ومهاراتهم المتواضعة.

تتبلور آراء الحالات فيما يلي:

"أنا بقارن نفسي دايمًا باللي حواليا ولما بحس بإحباط، وإن العين بصيرة والإيد قصيرة، ببص للأقل منى علشان أخرج من الضيق فبقارن نفسي بالعيال اللي شغالين عند المعلم ضاحي أفقر مني وعلشان كدة بيتاجروا في المخدرات"(٨٥)، وتري أخري "إحنا غصب عننا بنبص وبنقارن، وبكون متضايقة علشان ولادي بيبصوا لولاد عمتهم ولزمايلهم في المدرسة، وعلي طول يقولولي إشمعنة هما أحسن مننا، بصبرهم وبقولوهم بكرة بابا ربنا يرزقه، ونجيب زيهم كل اللي نفسكم فيه"(٨٦).

د- الرضا عن الذات:

يتوقف إحساس الفرد بالرضا عن ذاته وتقديره لها إلي حد كبير علي كافة الخصائص الديموجرافية والمهارات التي يمتلكها، وما يضفيه عليه ذلك من المكانة والهيبة في النظام الاجتماعي، ومع تدني خصائص فقراء المدينة ومهاراتهم التي يتمتعون بها، كان من المهم الكشف عن رضاهم عن ذواتهم لما لهذا العنصر من دلالة مهمة في الكشف عن الرضا عن الواقع والاستسلام له أو محاولة تغييره والثورة عليه، وفي ذلك تعلن جميع حالات البحث عدم الرضا عن ذواتهم وعدم الرضا عن الواقع بأكمله، مقرين أنهم لو يريدون الاستسلام لظروفهم المعيشية المتدنية لاستمروا في العيش في الريف، وأن هجرتهم إلي المدينة كانت محاولة منهم للثورة علي الأوضاع، لكن واقع المدينة فاجأهم بأنه أشد قسوة ووطأة، فوصفوا ذلك قائلين:

"مش راضي طبعًا أصلي هأرضي أو ما أرضاش هعمل إيه تاني أنا جيت هنا علشان أغير حياتي وما نفعش"(٨٧).

"أنا مش راضي عن نفسي كفاية التعليم اللي اتحرمت منه، أنا جيت من البلد علشان أعوض نقصي، حتي التعليم مش هحرم منه ولادي علشان ما يتعبوش زيي"(٨٨).

"رضا إيه إحنا زهقنا من العيشة والحياة، وبعد ما جينا من البلد وشقينا كده الدنيا اسودت وبقا ملهاش بديل، وأنا حاسس أن مافيش حد فينا محقق طموحه"(٨٩).

أما عن الحالات قاهرية المنشأ، فقد أكدت هي الأخرى عدم رضاها عن ذواتها ولكن حاولت الثورة علي ذلك بإتباع آليات لتغيير حياتهم وإن بدت هذه الآليات بسيطة ومتواضعة، ومنها العمل في الأسواق والسعي لتعليم الأبناء، ومنها العمل في المنازل لمساعدة الزوج و أوضحوا ذلك قائلين:

"أنا مش راضية عن نفسي ولا عن حياتي مش سخط أعوذ بالله لكن نفسي حياتي تكون أحسن، يعني أنا ما اتعلمتش "جاهلة" يعني أخذت بقا إيه من جهلي غير التعب فحاولت أعلم ولادي فخرجت أبيع الهدوم القديمة علشانهم واتمرمط علي الأرصفة علشانهم، وكلهم دخلوا الجامعة والحمد لله لو كنت قعدت في البيت بقا كانوا هيستفيدوا إيه بس لو البلد تشغلنى يعني لو كنت موظفة والله كنت عشت مية المية"(٩٠).

"هنرضا إيه العيشة والأوضاع زبالة وإحنا محرومين من كل حاجة بس مافيهاش حاجة لو ساعدت جوزي الغلبان ده ممكن أعمل حاجة في البيوت اللي جبني وأقلب عيشي، والأوفة أم ودنين بيشيلوها إتنين"(٩١).

٣- الخدمات الاجتماعية وإعادة إنتاج الفقر:

نعرض هنا تقييم الحالات لمجموعة الخدمات التى يتلقونها من مدينتهم الجديدة، مدينة السادس من أكتوبر بما يوضح قدرة المدينة على إشباع

احتياجاتهم، ومن ثم مواجهة الفقر الحضري، من عدمها:

أ- الخدمات الصحية:

أجمعت الحالات على تردي الخدمات الصحية التي تتلقاها في مستشفيات مدينة السادس من أكتوبر، وعبرت عن عدم قدرتها على ارتياد المستشفيات والعيادات الخاصة بسبب ارتفاع تكاليفها، وعن ذلك يقولون: "مستشفى السادس زي الزفت"(٩٢)، وتؤكد حالة أخرى: "مستشفى زايد التخصصي في الطوارئ كانت حلوة ولكن دلوقتي بقت سيئة جدًا"(٩٣). تضيف حالة غيرها "مافيش خدمة في المستشفيات ده إبني طلعله كيس دهني قرفونا لحد ما روحنا لدكتور خاص بالفلوس"(٩٤). وترى حالة أخرى "مافيش علاج في المستشفى مجاني، هو البرشام وخلاص، ويقولولي روحي القصر العيني، وممكن من الوجع وقلة الفلوس أرقد على ضهري شهر وما اتحركش، المستشفى العام من الآخر عايزين اللي يجري ويلف وراهم وأنا مش قادرة"(٩٥). وتردف أخرى: "مستشفى ٦ أكتوبر العامة عايزة صباع ديناميت وتنفجر كل الشغل فيها بالفلوس والرشوة"(٩٦).

ب - الخدمات التعليمية:

عبرت هي الأخرى عن قصور دور الدولة في إشباع احتياجات مواطنيها الأساسية، وفى ذلك تقول الحالات: "مافيش خلاص مجانية في التعليم، العيال بيروحوا مدرسة حكومي عادي بس لازم نجيب لبس وأدوات وكشاكيل ونروح السنتر والدرس واللي يقول في شرح في المدرسة يبقى كداب"(٩٧).

تضيف حالة أخرى: "المدارس بقت هي كمان عبء وعلشان مافيش شرح ومافيش اهتمام لازم نودي دروس والمدرس مش بيتكسف وبيقولي كده عيني عينك هاتي العيال الدرس علشان آخد بالي منهم"(٩٨).

جـ- خدمات البنية التحتية:

١- الصرف الصحي والمياه:

لم يكن الوضع في خدمات البنية التحتية أفضل حالًا عن سابقتها، فقد لوحظ أثناء التجول في المدينة تدهور المباني وحدوث العديد من مشاكل الصرف الصحي في الطرقات والشوارع، وهذا ما أكدت عليه حالات الدراسة: "مواسير الميه ضربت من تحت العمايرر وربنا يستر لأنها كده هتقع من المجاري"(٩٩).

"في ٢٥ عمارة هيتشالو إزالة علشان إمبارح ممر من عمارة في الدور الثالث في منطقة أمانكو وقع، وفي التلاتات العمايرر مشكلتها في الصرف والمجاري كله بايظ"(١٠٠)، تضيف حالة أخرى "الميه مش نظيفة طعمها متغير من المواسير المصدية وكمان ضربت في الحيطان(١٠١).

وتسرد حالة أخرى: "أنا نص الحيطة في البيت عندي وقعت من المواسير والمجاري، وبقول لجوزي أنا خايفة يقول إحنا عايشين وخلاص والعمال عايزين ٣٠٠٠ جنيه علشان يصلحوها ومافيش"(١٠٢).

٢- شبكات الإضاءة والإنارة:

تتمتع جميع المباني بجودة عالية، ولكن الشكوى الوحيدة هى ارتفاع الأسعار وتكلفة هذه الخدمات، فتقول هذه الحالة "عندنا كهرباء وميه وغاز، بس الأسعار بقى بقت عالية أوي"(١٠٣).

٣- التدهور البيئي:

ظهرت على الأحياء وخاصة الفقيرة منها ملامح التدهور الشديد الواضحة في تهالك جدران المباني وانتشار المحلات التجارية في الشقق السكانية، وانتشار الباعة الجائلين والأكشاك والفرشات في الأسواق التي ظهرت بصورة غير مخططة، مما أضفى على الحي ملامح شديدة التدهور البيئي، ولكن الأكثر غرابة ما أقرته ووصفته هذه الحالة: "أكتوبر خلاص لابقت راقية ولا حاجة ده إحنا هنا في التلاتات بيربوا في الدور الأول فراخ وحمير وكلاب

ومعيز، مزرعة يعني واشتكينا أكتر من مرة وما فيش فايدة"[١٠٤].

د – الخدمات المهنية:

لم تستطع مدينة السادس من أكتوبر استيعاب فائض قوة العمل بداخل مصانعها القائمة فيها، وذلك لعدم قدرة هذه المصانع على دفع رواتب مجزية للعاملين بها، فلم يوجد في الحالات إلا حالتان تعملان في مصنع، ويشعرنا بالضيق وعدم الرضا من قلة الأجور: "جوزي بيشتغل في مصنع إستنالس بـ ١٥٠٠ج مش بيكفوا، بندفع الجمعية والإيجار ونقعد طول الشهر كده"[١٠٥]، وحالة أخرى تقول: "أنا شغالة في المصنع وباخد ١٥٠٠ مش بيعلموا حاجة[١٠٦].

كما تسرد إحدى الحالات أسباب رفض أحد أبنائها الالتحاق بالعمل في المصانع لقلة الرواتب والأجور: "أنا ابني مرضيش يشتغل في المصنع وقالي هاخد كام يعني مش هينفع مرتباتهم مع الغلا اللي إحنا فيه ده"[١٠٧].

هـ– خدمات النقل والمواصلات:

عانت هي الأخرى من ارتفاع الأسعار، الأمر الذي صاحبه شدة العبء على الفقراء ومحدودى الدخل، وفي ذلك تقول إحدى الحالات:

"أنا بقعد هنا علشان المواصلات وفلوسها دي غليت جدًا"[١٠٨]، وتضيف حالة أخرى" كل شهر بروح سوهاج علشان المواصلات "[١٠٩].

وتؤكد حالة أخرى: "إبني بيروح المدرسة في الهرم علشان مافيش مدرسة هنا في النجارة ولا في الكهرباء والمصحف بياخدوا مني كل يوم ٣٠ جنيه أنا تعبت من الغلا"[١١٠].

يبدو جليًا من آراء الحالات عجز المدينة الجديدة عن سد احتياجتهم وتلبية خدماتهم على النحو الذي يرضونه، والذي يتمكنون معه تجاوز حالة الفقر التى فروا هاربين منها في موطنهم الأصلى ليجدوا أنفسهم أمام حالة جديدة من الفقر داخل أروقة المدينة لا سبيل لديهم إلا أن يتكيفوا معها رغبة

في البقاء .

٤- الفقر الحضري وآليات البقاء:

يعبر العيش في المدينة عن عملية تغير اجتماعي معقدة تحدث بترك الناس للقرى كأماكن للزراعة كمهنة، وللإقامة. وما يصاحب ذلك من تغير ممثلًا في اكتساب أساليب جديدة ملائمة للحياة الحضرية التي يختلف فيها نسق القيم المحدد للأدوار والمكانات والعلاقات الاجتماعية، كما أكد كل من " مانج ناش" و"دنكان وشنور"، وهذا ما يعني ضمنيًّا الانتقال من نمط حياة إلى نمط حياة آخر، ومن ثم بداية عملية الصراع من أجل التكيف مع أنماط الحياة الحضرية الجديدة في تلك الأماكن، ولكي يستطيع الفقراء التكيف مع تلك الأنماط الحياتية الجديدة فإنهم يلجأون إلى عدة آليات وأساليب تشكل مجموعة من ردود الأفعال التي يقدمونها بإمكانياتهم المتاحة وطاقاتهم الذاتية المحدودة للتكيف مع تداعيات الواقع المفروض عليهم، كما جاء في مدخل استراتيجيات البقاء والتكيف أن هؤلاء الفقراء رغم افتقادهم إلى كل ما يؤهلهم لمواجهة المنافسة في ميدان العمل بالمدينة مثل "التعليم والمهارات اليدوية والحرفية والفنية" فإنهم لا يكفون عن ابتكار آليات تكيفية متنوعة، وقد تعددت هذه الآليات في مدينة السادس من أكتوبر، ومن أهمها:

أ- تغيير المهنة:

يعد تغيير المهنة من أهم آليات التكيف في الحياة داخل المدينة فلم يعد العمل الزراعي ملائمًا لطبيعة هذه الحياة، ويعد تغيير المهنة من أهم أسباب ظهور الفقر الحضري وانتشاره داخل المدن الجديدة؛ لأن الأفراد عادة ما يتركون المهن الزراعة متجهين إلى القطاع الخدمي، والمهن الهامشية المتاحة لهم والمناسبة لمهاراتهم. الأمر الذي يواكبه تعميق ظاهرة الحضري، ومن آراء الحالات:

"يا ريت كنا فضلنا في البلد نزرع ونعيش هناك لكن السنة دي الأسعار

ماخلتش حد يزرع، الزراعة بقت مش جايبة همها، والمقابل إيه سافرت وعشت بعيد عن أهلي علشان أشتغل بياع روبابيكيا"[١١١].

تضيف حالة أخرى "يا ريت كانوا سابونا نزرع والله ما كنا سبنا البلد، الحكومة بنفسها هي اللي بتهاجمنا علشان الميه، وأدينا فتحنا المحل هنا نصلح غسالات علشان نعيش"[١١٢].

ب- تطويع البناء الفيزيقي للمدينة:

لا ينبغي إغفال البناء الفيزيقي للمدينة والكيفية التي يطوع بها الأفراد هذا البناء لتحقيق مصالح وأغراض حياتية، أو ما تطلق عليه الدراسات السابقة اسم استخدام الأرض في المدينة Land Use[١١٣] وأثر ذلك على بروز ظاهرة الفقر في المدينة، فالفرد الحضري يتعامل مع عناصر البناء الفيزيقي بصورة تضمن له استمراره وبقاءه، وهو ما يعبر عن شكل من أشكال الممارسات الطبقية التي يلجأ إليها الأفراد سواء منفصلين أو مجتمعين من أجل تحقيق مصالحهم الطبقية. ويعد المسكن هو أبرز الاستخدامات الحضرية للأرض إذ أنه يتعلق بمعيشة الفرد اليومية، وقد تنوعت استخدامات حالات الدراسة للمسكن بطرق تتماشى مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل:

١- الإقامة المشتركة: وتنقسم إلى (إقامة مشتركة مع الأصدقاء – إقامة مشتركة مع الأهل)

تذكر إحدى الحالات: "أنا قاعد في شقة مع السواقين، عددنا حوالي (٨) أفراد علشان نقسم الإيجار علينا، هو الإيجار ١٠٠٠ جنيه شهريًا يعني كل واحد يدفع ١٢٥ جنيه"[١١٤]، وتضيف حالة أخرى في ذلك "إبني الكبير جه قعد معايا، وبصرف عليه هو ومراته"[١١٥].

هكذا يتقاسم الأفراد الوحدة المعيشية لعدم القدرة على دفع الإيجار الشهري، بما يضمن لهم الاستمرار في العيش داخل المدينة.

٢- تحويل المسكن إلى ميكانيزم لخلق الموارد المالية:

استطاعت العديد من حالات الدراسة تحويل المسكن إلى ميكانيزم لخلق الموارد المالية، ومن أمثلة ذلك: تقول إحدى الحالات: "فتحت الشقة محل، وبواجه كل مشاكلي مع الجهاز، لأن قبل المحل ما كناش لاقيين ناكل"(١١٦)، وتضيف أخرى: "كان لازم أفتح محل في الشقة هنصرف منين، وإيجار المحلات عالي، والغلا ملا الدنيا ده الأوتوبيس العام بقا بـ٥ جنيه والميكروباص بـ٦ جنيه هنعيش إزاي"(١١٧)، وتسرد حالة أخرى: "أكتوبر كلها فتحت الشقق محلات، والحي والجهاز بيضايقونا وساعات بياخدوا الثلاجة والبضاعة بس الرشوة بتحل كل حاجة"(١١٨).

٣- إقامة عشش وأكشاك في الطرق والشوارع بصورة عشوائية للبيع والشراء:

الأمر الذي أدى إلى تدهور البناء الفيزيقي للمدينة وانتشار العشوائية، داخل حدودها فتقول إحدى الحالات:

"أنا معايا الحمار والعربية أسرح بيهم في أي حتة المكان اللي فيه مشاكل أبعد عنه وأدور على مكان تاني لو في البلد بيع الخضار ده مش هيجيب ٥٠٠ جنيه"(١١٩).وتقول حالة أخرى "أنا فارش أبيع الصابون والمنظفات هاأعمل إيه يا ريت توصلوا صوتنا يفتحوا لنا محلات أو أكشاك جوه السوق"(١٢٠).

جـ- عمل المرأة:

ظهر عمل المرأة كآلية من آليات خلق الموارد عند الحالات، ومن أمثلتها:

"اشتغلت بفرشة الهدوم أشتري هدوم قديمة وأبيعها علشان نقدر نصرف على الولاد"(١٢١).

وتضيف حالة أخرى: "أنا باشتغل من البيت ده للبيت ده لحد ما

باوصل إلى ٥٠٠ جنيه في الشهر، نواية تسند الزير"[١٢٢].

د- زيادة ساعات العمل:

كما حاولت الحالات زيادة عدد ساعات العمل للحصول على ما يكفي الأسرة من الموارد المالية، فترى حالة منهم: "لازم الراجل يشتغل على أد ما يقدر، ده يا عيني لونام يوم مش هنلاقي ناكل"[١٢٣].

هـ- اختصار عدد الوجبات وتقليل جودة ونوعية الطعام:

تلجأ الحالات إلى اختصار عدد الوجبات وتناول أية أطعمة بغض النظر عن نوعيتها أو جودتها من أجل تقليل الإنفاق، وفي ذلك تقول إحدى الحالات:

"ناكل الفطار أهم وجبة وبنكمل عشانا نوم، ومش لازم ناكل لحمة يعني ممكن ناكل بصارة وطعمية، وممكن كمان نشتري الخضار اللي قرب يبوظ بيكون بنص الثمن يعني كيلو الأوطة بـ ٨ جنيه بناخد اللي بـ ٤ جنيه ونسمي بالله وناكل"[١٢٤]، وتضيف حالة أخرى "الأكل والشرب دول رفاهية. أنا أقدر أتحكم فيهم أشتري على أد نفسي أنا وولادي وخلاص مش لازم يعني أمشي مكرش ده إحنا بنجيب بالعشرة جنيه عيش مش بيكفي"[١٢٥].

و- الاقتراض والاستدانة والتقسيط:

ظهروا كآلية لإشباع الحاجات الضرورية كالعلاج وسداد فواتير الغاز والكهرباء وتعليم الأبناء، فتقول إحدى الحالات: "ممكن استلف وأشتري علاجي، عندك علاج الغضروف حقن ١٠٠ جنيه مقدرش على تمنها لما التعب بيمسكني استلف وأشتريها أنا نفسي أغير مفصل في رجلي ده حلم هتتكلف ٣٠٠٠٠ ألف جنيه فكرت أعمل قرض بس صرفت نظر"[١٢٦] وتضيف حالة أخرى: "ممكن أقسط أشتري بضاعة للمحل وأقسط كمان فواتير الكهربا دي غليت بقت بتعدي ١٠٠ جنيه في الشهر"[١٢٧]، وتضيف حالة أخرى توصف معاناتها في تعليم أبنائها:

"أنا بقسط فلوس المدرسة والدرس علشان أقدر أدفع مصاريف المدرسة وكمان بنعمل بحث اجتماعي"(١٢٨)، وتزيد حالة أخرى "ولادي بيتعلموا في المدرسة وبنقسط الفلوس للمدرسين وهما بصراحة بيصبروا علينا"(١٢٩).

ز- المساعدات والإعانات:

تقبل جميع الحالات المساعدات والإعانات سواء من الدولة أو من الجمعيات الأهلية، وفي ذلك تذكر إحدى الحالات:

"في ناس بتعمل خير كتير وإحنا بناخد بصراحة"، وتضيف"هنا عربيات الجيش بتيجي في الحصري وليلة القدر وبناخد منها كل حاجة بأسعار قليلة حتى الفراخ المجمدة والخضار". وياريت توصلوا صوتنا للسيسي الحاجة غليت أوي، والبياعين ممكن يرموا الحاجة في الزبالة ومايبعوهاش لينا رخيصة"(١٣٠).

٥- الضبط الاجتماعي بين فقراء الحضر:

يشير الضبط الاجتماعي إلى العمليات التي ينتظم بها سلوك الأفراد أو الجماعات، فلكل مجتمع معاييره وقواعده لضبط السلوك ولا يمكن تصور وجود مجتمع دون وجود أي نوع من هذه الضوابط حيث إن كل مجتمع تكون لديه آليات لتأكيد الامتثال لهذه المعايير وللتعامل مع الخروج عليها أو الانحراف عنها.

ينقسم الضبط الاجتماعي في مجتمع البحث إلى نمطين:

أ- **ضبط رسمي:** يتمثل في كل ما من شأنه كما حدد " ويرث " أن يحل محل الولاء الطبيعي الذي يكنه المهاجرون للتقاليد والقيم المشتركة الضابطة لأفعالهم وسلوكياتهم بصورة غير رسمية. وظهر الضبط الرسمي عند الحالات في كل من "جهاز المدينة" و"الشرطة" أي كل ما عبر عن أجهزة الدولة، وفيما يتعلق بجهاز المدينة فدوره تنظيم حركة السوق والبيع والشراء، ومراقبة المباني والمساكن وكيفية استخدامها. وفي ذلك تقول إحدى الحالات: "أنا فتحت المحل هنا في السكن علشان آكل عيش لكن الجهاز مش سايب

حد في حاله، كل ما يجوا أقفل المحل،لكن ساعات بياخدوا مني البضاعة أو الثلاجة، وأتعب لحد ما أرجعهم"(١٣١). وتزيد حالة أخرى:"جينا من البلد وفتحنا الشقة للتجارة وتصليح الغسالات بس الجهاز مش سايبنا ناكل عيش لا يرحموا ولا بيسيبوا رحمة ربنا تنزل"(١٣٢).

أما دور أقسام الشرطة فارتبط بالحماية الأمنية، لكن أكدت الحالات في ذات الوقت أن هذه الآليات من آليات الضبط الاجتماعي يشوبها بعض مظاهر الفساد، فيقولون: "الحكومة بتيجي تفض الخناقات، وتلم العيال الصايعة، لكن على بالليل كده بنلاقيهم طلعوا من القسم تاني، بيدفعولهم علشان يطلعوا، وساعات يبقى البوكس معدي والخناقة شغالة ومالهمش دعوة باللي بيحصل"(١٣٣).

ب – ضبط غير رسمي: يتمثل الضبط غير الرسمى في شكلين هما:

١– العرب (البدو):

هي جماعات من أصول بدوية تقطن مدينة السادس من أكتوبر، وبالاتفاق مع أجهزة الدولة الرسمية وأصحاب الأملاك والعقارات داخل المدينة، تقوم بحماية هذه الأملاك بمقابل مادي نظرًا لما تتمتع به هذه الجماعات من قوة وسيطرة ونفوذ، ولا يجد أفراد المدينة جدوى من عدم الانصياع لأوامرها، ويفسر " ناش" ظهور مثل هذه الجماعات حين أقر أن المدن الجديدة تعبر عن نوع جديد من التجمعات السكانية تتابين فيها كافة جوانب الحياة الاجتماعية نظرًا لاختلاف تركيبها الاجتماعي من الريفيين والحضريين والبدويين الذين يتجمعون للإقامة في مكان واحد محاولين بشتى الطرق التكيف مع ما تفرضه عليهم المدينة من تحديات . وفي ذلك تقول إحدى الحالات: "أنا بلف أكتوبر كلها بالحاجات القديمة "الروبابيكيا" بس ممنوع أدخل الكومبوند بالمكنة أو العربية علشان الأمن أو العرب بياخدوا مني الحاجة، ومش بيسمحوا

لنا ندخل، والحكومة عارفة كده، وسامحين لهم يحافظوا على المكان ويحموه"(١٣٤).

٢- البلطجية:

تبلور دورهم كآلية من آليات الضبط غير الرسمي في تنظيم حركة السوق والتحكم فيه بغير وجه حق والسماح للأفراد للعمل بداخله في مقابل دفع الأموال "الإتاوات" ومن يخرج عن هذا يتحمل عاقبة أمره، وفي ذلك تقول إحدى الحالات: "أنا معايا العربية بتاعتي والحمار وبسرح بيهم في أكتوبر بس منه لله "سعد الجزار" ده بقا بلطجي قاعد في شارع "كان كان" وعنده جزارة وجراج وبباخذ مننا إتاوة ١٠٠ جنيه في الشهر علشان يسيبنا نفرش في السوق، ومافيش حد بيقدر يتكلم معاه، بس أنا سبتله المكان وجيت هنا عند مديرية التربية والتعليم"(١٣٥).

٦- الأمن الاجتماعي والفقر الحضري:

انتفى شعور الحالات جميعها بالأمن والحماية داخل حدود مدينة السادس من أكتوبر؛ إذ أجمعوا أن المدينة ينتشر فيها بيع وتجارة وتعاطى المخدرات بين الشباب، وأن أقسام الشرطة ليس لها دور في تحقيق الحماية، بل وصفوها بأنها جهاز فاسد ومرتشي.

فتذكر إحدى الحالات "مافيش أمان هنا وأكبر مشكلة هي المخدرات، واقفين كده في الشارع يبيعوا ويشتروا ويشربوا عادي الصبح وبالليل، وبنخاف نمشي في الشارع بسببهم، وبنبلغ ومش بيحصل حاجة، والشرطة بتيجي تاخدهم وبيخرجوا تاني بالفلوس، والصبح النهارده كانوا واقفين بيتخانقوا على موبايل تلاقيه مسروق"(١٣٦).

وتضيف حالة أخرى: "هنا مافيش أمان وبتوع المخدرات منتشرين في كل حتة دايرين يسرقوا ويقلوا في أدبهم حاجة ما تتخيلهاش"(١٣٧)، وتقول إحدى الحالات: "المخدرات هنا كتير أنا مش بنزل ولادي لوحدهم وبالذات البنات

علشان المعاكسات والمضايقات"[١٣٨].

وتضيف حالة أخرى موضحة أسباب انتشار المخدرات "لازم تنتشر يعني العيل اللي مش لاقي ياكل لما يوزع المخدرات وياخد خمسين جنيه في اليوم هيرفض ليه أنا بقعد أتكلم معاهم وأنصحهم لكن مافيش فايدة بقولوهم تعالوا اشتغلوا عندي يقولولي هتدينا كام يعني، إحنا في خمس دقايق بناخد ٥٠ جنيه"[١٣٩].

عاشرًا: تعليق عام على النتائج:

١- إن المدن هي الإطار المكاني الذي يتجسد فيه العديد من المتغيرات، فهي بيئة جغرافية لها أساس اقتصادي متميز، ويتسم بناؤها الاجتماعي بخصائص معينة، ويحدها إطار ثقافي خاص. فالمدينة هي البوتقة التي تنصهر فيها كل العناصر، وتشكل صياغة خاصة تختلف عن السمات العامة للمجتمع الكلي.

يمثل سكان الحضر الأساس البشري للمدينة حيث تمارس الأنشطة المدينية اعتمادًا على هذه الطاقة البشرية التي قد يكون مصدرها إما المدينة ذاتها أو القطاع الريفي سواء كان قريبًا منها أو بعيدًا عنها. ولهؤلاء السكان خصائص معينة تجعلهم قادرين على استغلال البيئة الحضرية لصالح بيئتهم وصالحهم في ذات الوقت، ويتطلب ذلك منهم تحقيق درجة عالية من التكيف مع أنساق المجتمع المديني.

تعد المدن الجديدة هي الصيغة التي تبنتها الدولة لحل أزمتها الحضرية فهي تجمع بشري متكامل يستهدف خلق مراكز عمرانية جديدة تحقق الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة، فهي آلية من آليات الدولة لكي تصبح دولة العدالة التنموية والاجتماعية. ورغم تعدد الأهداف التنموية التي تبني من أجلها المدينة الجديدة؛ فاجتماعيًّا، لابد أن تكون قادرة

على توفير فرصة الإسكان المتنوعة التي تلبي كافة احتياجات الشرائح السكانية، وتوفير كافة الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية التي يحتاجها سكانها، واقتصاديا، لا بد أن تخلق قواعد اقتصادية جديدة تهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي، وأن توفر فرصًا للعمل والاستثمار الجيد، والتقليل من حدة الفقر والتفاوتات الاجتماعية، وعمرانيًّا؛ فعليها أن تعمل على إعادة تشكيل نمط العمران بما يتوافق مع استراتيجية التنمية المستدامة، وأن تحقق التوزيع المتوازن للتركيزات العمرانية والسكانية بما يزيل الاختناقات الناتجة عن تركز السكان في المراكز الحضرية.

فنجد أنها في بعض الأحيان لا تعجز فقط عن تحقيق هذه الأهداف سالفة الذكر، بل تساهم في خلق وصناعة بعض المشكلات الحضرية الأخرى وعلى رأسها إعادة إنتاج الفقر الحضري كما هو الحال في مدينة السادس من أكتوبر.

ففي ذات الوقت الذي عبرت فيه هذه المدينة عن كونها قطبًا من أقطاب النمو الحضري القادر على التأثير على تنمية المناطق التي تقع في نفوذه، وله من خواص الجذب ما مكنه من زيادة معدلات الهجرة إليه للبحث عن ظروف حياتية ومعيشية أفضل، فقد عجزت عن تلبية احتياجات مواطنيها، كما عجزت عن استيعاب الكم البشري الوافد إليها مهاجرًا من ظروف وأوضاع اقتصادية، واجتماعية، متردية إلى واقع أشد قسوة ووطأة. فقد أجمعت الحالات على سوء الخدمات الموجودة بمدينة السادس من أكتوبر ابتداءً من الخدمات الصحية،وخدمات البنية التحتية،والخدمات العمرانية ومرورًا بالخدمات التعليمية والمهنية، وانتهاءً بالخدمات الأمنية، وخدمات النقل والمواصلات تلك الخدمات التي تشكل في مجموعها معايير تقييمية للحكم على مدى نجاح المدينة الجديدة أو فشلها في تحقيق المستهدف منها. وعلى هذا الأساس يمكننا القول بفشل أو عجز مدينة السادس من أكتوبر في تحقيق أهدافها التنموية التي بنيت من أجلها، الأمر الذي زاد من تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقاطنين

بها وازدياد حدة الفقر الحضري بدلًا من معالجته. هذا ما يتطلب عند التخطيط لإقامة المدن الجديدة ضرورة التفرقة بين العمليتين الرئيسيتين للنمو الحضري، وهما:

- **نمو المدينة:**

هي عملية مكانية وديمغرافية تدل على تزايد أهمية المدن كمناطق تركز سكاني في مجتمع معين، ويحدث ذلك عندما يتغير توزيع السكان من سكنى النجوع والقرى إلى سكنى المدن.

- **التحضر:**

عملية اجتماعية تدل على التغير في العلاقات السلوكية والاجتماعية، والاقتصادية للمجتمع الذي نعيش فيه داخل المدينة، وهذه العملية تشير بالضرورة إلى التغيرات المعقدة والمتشابكة لنمط الحياة، والتي بدون تخطيطها تخطيطًا سليمًا ينتج عنها مشكلات حضرية تعاني منها المدينة وعلى رأسها مشكلة الفقر الحضري.

٢- إن ظاهرة الفقر الحضري ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، فهي تندرج ضمن عملية التحضر التي تنتمي إلى ظاهرة أكبر وهي الحضرية، ولذلك يكون من الملائم دراستها وتفسيرها في ضوء عناصر المركب الإيكولوجي الذي دائمًا وأبدًا ما يقدم لنا إطارًا نظريًّا مقبولًا لتفسير عملية التحضر، وما ينمو بداخلها من مشكلات حضرية لما بين عناصره الأربعة – البيئة، والسكان، والتنظيم الاجتماعي والمستوى التكنولوجي- من تفاعل دينامي مستمر ومتواتر، يؤكد على تعددية العوامل القابعة وراء صناعة الظواهر الاجتماعية وإيجادها في الواقع، وفي حالة ظاهرة الفقر الحضري كظاهرة اجتماعية تمكنا من تنميط عناصر المركب الإيكولوجي للكشف عن أسباب هذه الظاهرة وعوامل حدوثها في مدينة السادس من أكتوبر إلى نوعين من العوامل هي:

أولًا: العوامل الموضوعية، وتتمثل في:

١- العوامل الاقتصادية.

٢- ظروف العمل الزراعي وحجم الملكية الزراعية.

٣- فائض قوة العمل.

٤- سوق المدينة.

٥- الهامشية الاقتصادية وانتشار القطاع غير الرسمي.

٦- التسهيلات الأسرية.

٧- السياسة الاجتماعية للدولة

٨- سوء التخطيط والازدواجية الحضرية.

ثانيًا: العوامل الذاتية: وتشمل على:

١- الخصائص والمهارات الذاتية للأفراد.

٢- التفاعل الاجتماعي مع الآخر.

٣- مقارنة الذات مع الآخرين.

٤- الرضا عن الذات.

٣- لأن الحضرية كما يرى "ويرث" لا تعبر عن حركة السكان المتمثلة في الهجرة وعمليات النزوح البشري من الريف إلى الحضر بقدر ما تعبر عن طريقة وأسلوب الحياة الذي يعكسه واقع البناء والتنظيم الاجتماعي القائم، فضلًا عن أن الوعي الفردي والإدراك الشخصي لمصالح طبقته والظروف المعيشية المحيطة والظروف المتعلقة بتحقق الترقي، والممارسات الطبقية والأنشطة الواجب على الأفراد الانخراط فيها لتحقيق مصالحهم الطبقية بما يكفل لهم التكيف والاستمرار في العيش داخل المدينة رغم قسوته، نجد أن فقراء مدينة السادس من أكتوبر قد نجحوا في تحقيق درجة عالية من التكيف وابتكار العديد من الآليات

التي مكنتهم من تحقيق ذلك، لنجد أنفسنا أمام كتلة بشرية مرنة وليست صماء قادرة على تطويع الأوضاع لصالحها، ولضمان بقائها، ومن أهم هذه الآليات:

١- تغير المهنة.

٢- تطويع البناء الفيزيقي للمدينة .

٣- عمل المرأة.

٤- زيادة ساعات العمل.

٥- اختصار عدد الوجبات وتقليل جودة ونوعية الطعام.

٦- الاقتراض والاستدانة والتقسيط.

٧- المساعدات والإعانات.

٤- مثل مجتمع السادس من أكتوبر نوعًا جديدًا من التجمعات السكانية التي تباينت فيها كافة جوانب الحياة الاجتماعية نظرًا لاختلاف التركيب الاجتماعي من ريفيين وحضريين والبدو الذين يقيمون معًا في مكان واحد معبرين بذلك عن تشكيلات طبقية تسعى لتيسير مصالحها الاجتماعية والطبقية، فكان من البديهي أنهم لا يخضعون لعادات وتقاليد واحدة ومن ثم تحل وسائل الضبط الاجتماعي محل الولاء الطبيعي الذي يكنه كل منهم لمجتمعه الأول، مما أدى إلى تبلور الضبط الاجتماعي بنوعيه الرسمي وغير الرسمي.

٥- كشفت نتائج البحث عن غياب الأمن والأمان في مجتمع البحث، مما يدل على عجز أجهزة الدولة الرسمية في فرض سيطرتها على المدينة .

التوصيات:

١- إنشاء المدن الجديدة على أسس تخطيطية شاملة ومتكاملة الجوانب الاقتصادية والفيزيقية والتنظيمية، ويلي ذلك نقل العناصر البشرية إليها

وفق شروط معينة بهدف تحقيق وضع اجتماعي واقتصادي متطور عن الوضع السابق في المدن القديمة.

٢- تحقيق عمليات تنموية متوازنة بين المناطق الريفية والحضرية على مستوى الدولة ككل.

٣- تستهدف هذه العمليات التنموية تطوير الموارد البشرية والموارد الاقتصادية جنبًا إلى جنب بما يضمن رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، وتحسين نوعية الحياة .

٤- خلق آليات جديدة لاستيعاب فائض العمالة الريفية تكون بديلًا لعمليات النزوح والهجرة الريفية الحضرية المسببة في ظهور الفقر الحضري وإعادة إنتاجه.

الهوامش:

(١) عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الحضري: قضايا وإشكاليات، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ٢٤١.

(٢) نهي فهمي وآخرون، التوطن السكاني في المدن الجديدة: دراسة تقويمية لمدينة العبور، برنامج المدن الجديدة في مصر، قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٤) أحمد عبد العال، المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر، www.kotobarabia.com.2007.

(٥) نهي فهمي وآخرون، التوطن السكاني في المدن الجديدة: دراسة تقويمية لمدينة العبور، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٦) المرجع السابق، ص ٧.

(٧) أهم نتائج بحث الدخل والإنفاق والدعم الغذائي ومؤشرات الفقر وخريطة الفقر ٢٠١٨/٢٠١٧ www.capmas.gov.eg

(٨) تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة ٢٠١٨، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

(٩) آمال كمال، قضايا الفقر والفقراء في الإعلام المرئي: البرامج الجوارية نموذجًا: قضايا الفقر والفقراء في مصر، المؤتمر السنوي التاسع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثاني، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٦٦٩.

(١٠) هوايدا عدلي، دور الجمعيات الأهلية في دعم تعليم الفقراء: جمعية المرأة والمجتمع – دراسة حالة، قضايا الفقر والفقراء في مصر، المؤتمر السنوي التاسع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثاني، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٠٣٧.

(١١) أمال كمال، قضايا الفقر والفقراء في الإعلام المرئي: البرامج الحوارية نموذجًا، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨٠.

(١٢) شارلوت سيمور. سميت، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة: علياء شكرى وآخرون، إشراف: محمد الجوهرى، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩، ص ٤١٥.

(١٣) أمال كمال، قضايا الفقر والفقراء في الإعلام المرئي: البرامج الحوارية نموذجًا، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨٠.

(١٤) حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري: دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم (٧) المدينة الجديدة (علي منجلي)، الجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٩، ص ٦٨.

(١٥) المرجع السابق، ص ٦٨.

(١٦) محمد عبد الحميد، آليات الربط بين التعليم الثانوي الصناعي واحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعية الجديدة في ضوء خبرات بعض الدول: دراسة حالة على مدينة العاشر من رمضان، مجلة كلية التربية بالزقازيق، دار المنظومة العربية، ع (٤٢) سبتمبر ٢٠٠٢، ص ص ٢٤١- ٢٤٢.

(17) The Geography of transport systems, the spatial organization of transportation and mobility, https://transportgeograhy.org.

(18) Dk. Sinha, the growth pole theory of francois perroux and Boudeville, www. Your article library. Com / geography.

(١٩) محمود الكردى، التحضر: القضايا – الأنماط المشكلات، جامعة القاهرة، كلية الآداب قسم علم الاجتماع، د.ن، ٢٠١٦- ٢٠١٧، ص ص ٣٢- ٣٥.

(20) David darwent, growth poles and growth centers in regional planning – a review environment and planning, Vol. 1, p.5.

(٢١) محمود الكردي، التحضر: القضايا – الأنماط – المشكلات، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٢-٣٥.

(٢٢) مصطفي عمر، المدن الجديدة: دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٠، ص ١١.

(٢٣) محمود الكردي، التحضر: القضايا – الأنماط – المشكلات، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

(٢٤) ضحي المغازي، سكان المناطق العشوائية بين ثقافة الفقر واستراتيجيات البقاء: دراسة أنثروبولوجية، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، أعمال الندوة السنوية الأولي، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، تحرير: أحمد زايد وسامية الخشاب، ١٩٩٥، ص ٤١٩.

(٢٥) إريك أولن رايت، مداخل إلي التحليل الطبقي، ترجمة: خالد عبد الفتاح، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٨، ص ٤٧.

(26) Sarah Moser, New Cities: Engineering social Exclusions, February, 2020, www.Researchgate, p. 125.

(27) Mohamed R Ibrahim, Housmand Masoumi, will distance to the capital city matter when supplying new cities in Egypt, January, 2017 www.Researchgate p. 35.

(28) A. Graham Tipple, Housing in the new cities of Egypt, January, www.Researchgate p. 1.

(29) Lena Falt, New cities and the Emergence of "privatized" urbanism in Ghana, Junary 2019, www.Researchgate p.1.

(٣٠) هدى محمد، سكان مدينة الصالحية الجديدة بين الواقع والمستهدف: دراسة في جغرافيا السكان، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، أغسطس ٢٠٠٤، ع ٣٥، دار المنظومة، ص٢١٤.

(٣١) نهى فهمي وآخرون، التوطن السكاني في المدن الجديدة: دراسة تقويمية لمدينة العبور، برنامج المدن الجديدة في مصر، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص١١.

(32) Hegab, Hassan Mohamed, Egypt's new cities: conception and reality a study of migrants experiences in new and older cities, The case of tenth of Ramadan and Belbeis, 1995, Dissertation Abstracts International, proquest Dissertations and Theses Global,p. 1.

(33) Mohamed Ribranim, op., Cit., p. 35.

(٣٤) مصطفى عمر حمادة، المدن الجديدة: دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، مرجع سابق، ص١٢.

(٣٥) محمد عبد العزيز، الجوانب الاجتماعية في التخطيط لتنمية المدن الجديدة، المؤتمر العلمي السنوي السابع للخدمة الاجتماعية وتحديات المستقبل، سياسات الرعاية

الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مج (٢)، ١٩٩٣، دار المنظومة، ص١١٧٤.

(٣٦) دالاسي أمحمد، التفاعل الأسري الحديث داخل المدن الحضرية الجديدة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ع (٢٢)، دار المنظومة، ٢٠١٦، ص١٩١.

(٣٧) عبد الرؤوف الضبع، المدن الجديدة وإشباع احتياجات السكان، مرجع سابق، ص١٣.

(٣٨) حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، مرجع سابق، ص١٠٥. .

(٣٩) دراسة اجتماعية لسكن مدينة ٦ أكتوبر، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ١٩٩١، ص٤.

(٤٠) عبد العزيز جميل، المدن الجديدة بجمهورية مصر العربية: دراسة ميدانية لعوامل جذب / طرد المشروعات الصناعية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، د. ت، ص٩٨. .

(٤١) إيمان جلال، عوامل توطن الصناعة في مدينة الصالحية الجديدة، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ١٩٤، ج٦، ٢٠١٨، ص٢٨.

(٤٢) محمد عبد الحميد، آليات الربط بين التعليم الثانوي الصناعي واحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعية الجديدة في ضوء خبرات بعض الدول: دراسة حالة على مدينة العاشر من رمضان، مرجع سابق، ص٢٣٢.

(٤٣) محمد عبد الله محمد، الكثافة السكانية وأثرها في تفاقم البطالة في المجتمع: دراسة وتحليل لدور المدن الجديدة في حلها، المؤتمر السنوي التاسع (إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين)، مج١، دار المنظومة، ٢٠٠٤، ص ٧٨.

(٤٤) الدليل الشامل لمدينة السادس من أكتوبر Newlandegybt.com.articles.

(٤٥) هناء الجوهري، دراسات تطبيقية في علم الاجتماع الحضرى، مكتبة دار الزعيم، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٠٦

(٤٦) حالة رقم (٥).

(٤٧) حالة رقم (١٢).

(٤٨) حالة رقم (١٨).

(٤٩) حالة رقم (٢٠).
(٥٠) حالة رقم (٢٣).
(٥١) حالة رقم (٢٨).
(٥٢) حالة رقم (٢١).
(٥٣) هناء الجوهري، دراسات تطبيقية في علم الاجتماع الحضرى، مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.
(٥٤) حالة رقم (٢).
(٥٥) حالة رقم (٣).
(٥٦) حالة رقم (٨).
(٥٧) حالة رقم (١).
(٥٨) عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الحضري: قضايا وإشكاليات، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.
(٥٩) محمود الكردي، التحضر: القضايا – الأنماط – المشكلات، مرجع سبق ذكره، ٩٤–٩٨.
(٦٠) حالة رقم (٢٨).
(٦١) حالة رقم (١٦).
(٦٢) حالة رقم (٤).
(٦٣) حالة رقم (١٠).
(٦٤) هناء الجوهري، دراسات تطبيقية في علم الاجتماع الحضرى، مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.
(٦٥) حالة رقم (٢١).
(٦٦) حالة رقم (٢٣).
(٦٧) حالة رقم (٨).
(٦٨) حالة رقم (٦).
(٦٩) حالة رقم (٧).
(٧٠) حالة رقم (٣).

(٧١) حالة رقم (٢٨).
(٧٢) حالة رقم (١٨).
(٧٣) حالة رقم (٥).
(٧٤) حالة رقم (٢٠).
(٧٥) حالة رقم (٢٣).
(٧٦) حالة رقم (٢٣).
(٧٧) حالة رقم (١٠).
(٧٨) حالة رقم (١).

- انظر جدول الخصائص الديموجرافية للحالات.

(٧٩) حالة رقم (٢١).
(٨٠) حالة رقم (٢١).
(٨١) حالة رقم (٢٣).
(٨٢) حالة رقم (٢٤).
(٨٣) حالة رقم (١٢).
(٨٤) حالة رقم (١٤).
(٨٥) حالة رقم (٢٧).
(٨٦) حالة رقم (١٦).
(٨٧) حالة رقم (١٨).
(٨٨) حالة رقم (٢٧).
(٨٩) حالة رقم (٢٣).
(٩٠) حالة رقم (٧).
(٩١) حالة رقم (٩).
(٩٢) حالة رقم (٢٠).
(٩٣) حالة رقم (٢١).
(٩٤) حالة رقم (٢٢).

(٩٥) حالة رقم (١).
(٩٦) حالة رقم (١١).
(٩٧) حالة رقم (٥).
(٩٨) حالة رقم (٩).
(٩٩) حالة رقم (٩).
(١٠٠) حالة رقم (١١).
(١٠١) حالة رقم (١٣).
(١٠٢) حالة رقم (١٦).
(١٠٣) حالة رقم (١٣).
(١٠٤) حالة رقم (١٥).
(١٠٥) حالة رقم (٨).
(١٠٦) حالة رقم (١٢).
(١٠٧) حالة رقم (١).
(١٠٨) حالة رقم (٢٥).
(١٠٩) حالة رقم (٢٤).
(١١٠) حالة رقم (٩).
(١١١) حالة رقم (٢٣).
(١١٢) حالة رقم (٢٨).
(١١٣) فتحي محمد، جغرافية الحضر: دراسة منهجية تحليلية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥، ص١٤.
(١١٤) حالة رقم (١٨).
(١١٥) حالة رقم (١).
(١١٦) حالة رقم (١).
(١١٧) حالة رقم (١٩).
(١١٨) حالة رقم (٢٧).
(١١٩) حالة رقم (٢٠)

(١٢٠) حالة رقم (٢٥).
(١٢١) حالة رقم (٧).
(١٢٢) حالة رقم (١٣).
(١٢٣) حالة رقم (٢).
(١٢٤) حالة رقم (١).
(١٢٥) حالة رقم (١).
(١٢٦) حالة رقم (١).
(١٢٧) حالة رقم (١).
(١٢٨) حالة رقم (١٤) .
(١٢٩) حالة رقم (١٥).
(١٣٠) حالة رقم (٢).
(١٣١) حالة رقم (٢٧).
(١٣٢) حالة رقم (٢٨)
(١٣٣) حالة رقم (٣)
(١٣٤) حالة رقم (٢١).
(١٣٥) حالة رقم (٢٠).
(١٣٦) حالة رقم (٣).
(١٣٧) حالة رقم (٢٧).
(١٣٨) حالة رقم (١٥).
(١٣٩) حالة رقم (١٩).